الأُصُولُ
مِنْ عِلْمِ الأُصُولِ

بقلم الفقير الى ربه

محمد صالح العثيمين

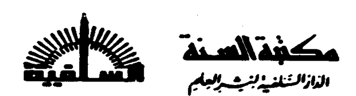
المدرس بكلية الشريعة في القصيم

مَنشورات مَكتبة السُّنة بالقاهرة لصاحبها أشرف حجازي

الطبعة الأولى لمكتبة السنة - بالقاهرة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

قامت « مكتبة السنة » بتكليف
« مركز السنة للبحث العلمي » . وهو هيئة علمية
متخصصة ،. بتخريج أحاديث وآيات هذا
الكتاب ، مع ضبط النص وإعداد الكتاب
للطباعة حتى جاء بهذه الصورة الطيبة.



دار تراثية للنشر والتوزيع والطباعة والبحث العلمي وتصدير واستيراد الكتب
القاهرة : ٨١ شارع البستان ناصية شارع الجمهورية - عابدين - تليفون ٣٩٠٠٢١٨
فاكس : ٣٩٠٠٣١٨ - تلكس : TLTHRB UN٩١٧١٩ - ص.ب ١٢٨٩ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

قـال فضيلـة الشيخ جزاه الله عـن الإسـلام والمسلـمين خيراً:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مـضل له ومن يضلل فـلا هادي له، وأشهـد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشـهد أن محمدًا عـبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبـعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا .

أما بعد : فهذه رسالة مختـصرة في أصول الفقه كتبناها على وفق المنهج المـقرر للسَّنَة الثـالثـة الثـانوية في المعـاهد العلمية، وسميناها: (**الأصول من علم الأصول**)

أسأل الله أن يجعل عملنا خـالصًا لله، نافعًا لعباد الله إنه قريب مجيب.

أصول الفقه

تعريفه :

أصول الفقه يعرف باعتبارين :

الأول: باعتبار مفرديه، أي باعتبار كلمة « أصول » وكلمة « فقه ».

فالأصول: جمع أصل، وهو ما يبنى عليه غيره، ومن ذلك أصل الجدار، وهو أساسه، وأصل الشجرة الذي تتفرع منه أغصانها، قال تعالى: ﴿ **ألم ترَ كيف ضرب الله مثلاً كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ أصلُها ثابتٌ وفرعُها في السماء** ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

الفقه لغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ **واحللْ عقدةً من لساني * يفقهوا قولي** ﴾ [طه ٢٧، ٢٨].

واصطلاحًا: معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها

التفصيلية.

فالمراد بقولنا « معرفة » العلم والظن، لأن إدراك الأحكام الفقهية قد يكون يقينيًا وقد يكون ظنيًا كما في كثير من مسائل الفقه.

والمراد بقولنا: « الأحكام الشرعية » الأحكام المتلقاة من الشرع، كالوجوب والتحريم، فخرج به الأحكام العقلية: كمعرفة أن الكل أكبر من الجزء، والأحكام العادية: كمعرفة نزول الطلّ في الليلة الشاتية إذا كان الجو صحوًا.

والمراد بقولنا: « العملية » ما لا يتعلق بالاعتقاد، كالصلاة والزكاة، فخرج به ما يتعلق بالاعتقاد: كتوحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته، فلا يسمى ذلك فقهًا في الاصطلاح.

والمراد بقولنا: « بأدلتها التفصيلية » أدلة الفقه المقرونة بمسائل الفقه التفصيلية، فخرج به أصول الفقه، لأن

البحث فيه إنما يكون في أدلة الفقه الإجمالية.

الثاني: باعتبار كونه لقبًا لهذا الفن المعين، فيعرف بأنه: «علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد».

فالمراد بقولنا: «الإجمالية» القواعد العامة، مثل قولهم: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والصحة تقتضي النفوذ، فخرج به الأدلة التفصيلية، فلا تذكر في أصول الفقه إلا على سبيل التمثيل للقاعدة.

والمراد بقولنا: «وكيفية الاستفادة منها» معرفة كيف يستفيد الأحكام من أدلتها بدراسة أحكام الألفاظ ودلالاتها من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وناسخ ومنسوخ، وغير ذلك، فإنه بإدراكه يستفيد من أدلة الفقه أحكامها.

والمراد بقولنا: «وحال المستفيد» معرفة حال المستفيد: وهو المجتهد؛ سمي مستفيدًا لأنه يستفيد بنفسه الأحكام من

أدلتها لبلوغه مرتبة الاجتهاد، فمعرفة المجتهد وشروط الاجتهاد وحكمه ونحو ذلك يبحث في أصول الفقه.

فائدة أصول الفقه:

إن أصول الفقه علم جليل القدر، بالغ الأهمية، غزير الفائدة، فائدته: التمكن من حصول قدرة يستطيع بها استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها على أسس سليمة.

وأول من جمعه كفَنٍّ مستقل الإمام الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله، ثم تابعه العلماء في ذلك، فألفوا فيه التآليف المتنوعة، ما بين منثور ومنظوم ومختصر ومبسوط، حتى صار فنًا مستقلاً له كيانه ومميزاته.

* * *

الأحكام

الأحكام: جمع حكم، وهو لغة: القضاء.

واصطلاحًا: ما اقتضاه خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين من طلب أو تخيير أو وضع.

فالمراد بقولنا: « خطاب الشرع » الكتاب والسنة.

والمراد بقولنا: « المتعلق بأفعال المكلفين » ما تعلق بأعمالهم، سواء كانت قولاً أم فعلاً، إيجادًا أم تركًا.

فخرج به ما تعلق بالاعتقاد فلا يسمى حكمًا بذا الاصطلاح.

والمراد بقولنا: « المكلفين » ما من شأنهم التكليف، فلا يشمل الصغير، والمجنون.

والمراد بقولنا: « من طلب » الأمر والنهي، سواء على سبيل الإلزام أو الأفضلية.

والمراد بقولنا: « أو تخيير » المباح.

والمراد بقولنا: « أو وضع » الصحيح والفاسد ونحوهما مما وضعه الشارع من علامات وأوصاف للنفوذ والإلغاء.

أقسام الأحكام الشرعية:

تنقسم الأحكام الشرعية إلى قسمين: تكليفية ووضعية.

فالتكليفية خمسة: الواجب، والمندوب، والمحرم، والمكروه، والمباح.

١- **فالواجب** لغة: الساقط واللازم.

واصطلاحًا: ما أمر به الشارع على وجه الإلزام كالصلوات الخمس.

فخرج بقولنا: « ما أمر به الشارع » المحرم والمكروه والمباح.

وخرج بقولنا: « على وجه الإلزام » المندوب.

والواجب يثاب فاعله امتثالاً ويستحق العقاب تاركه.

ويسمي: فرضًا، وفريضة، وحتمًا، ولازمًا.

٢- **والمندوب** لغة: المدعو.

واصطلاحًا: ما أمر به الشارع لا على وجه الإلزام كالرواتب.

فخرج بقولنا: « ما أمر به الشارع » المحرم والمكروه والمباح.

وخرج بقولنا: « لا على وجه الإلزام » الواجب.

والمندوب: يثاب فاعله امتثالاً ولا يعاقب تاركه.

ويسمى: سنة، ومسنونًا، ومستحبًا، ونفلاً.

٣- **والمحرم** لغة : الممنوع.

واصطلاحًا: ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام بالترك كعقوق الوالدين.

فخرج بقولنا: « ما نهى عنه الشارع » الواجب والمندوب والمباح.

وخرج بقولنا: « على وجه الإلزام بالترك » المكروه.

والمحرم: يثاب تاركه امتثالاً ويستحق العقاب فاعله.

ويسمى: محظورًا، أو ممنوعًا.

٤- **والمكروه** لغة: المبغض.

واصطلاحًا: ما نهى عنه الشارع لا على وجه الإلزام

بالترك كالأخذ بالشمال والإعطاء بها.

فخرج بقولنا: « ما نهى عنه الشارع » الواجب، والمندوب، والمباح.

وخرج بقولنا: « لا على وجه الإلزام بالترك » المحرم.

والمكروه: يثاب تاركه امتثالاً ولا يعاقب فاعله.

٥- **والمباح** لغة : المعلن والمأذون فيه.

واصطلاحًا: ما لا يتعلق بـه أمر ولا نهي لذاته، كالأكل في رمضان ليلاً.

فخرج بقولنا: « ما لا يتعلق به أمر » الواجب والمندوب.

وخرج بقولنا: « ولا نهي » المحرم والمكروه.

وخرج بقولنا: « لذاته » ما لو تعلق به أمر لكونه وسيلة لمأمـور به أو نهي لكونه وسيلـة منهي عنه فإن له حكم مـا كان وسـيلة له من مأمـور أو منهي، ولا يخرجـه ذلك عن كونه مباحًا في الأصل.

والمباح ما دام على وصف الإباحة؛ فـإنه لا يترتب عليه

ثواب ولا عقاب.

ويسمى: حلالاً، وجائزًا.

الأحكام الوضعية:

الأحكام الوضعية: ما وضعه الشارع من أمارات لثبوت أو انتفاء أو نفوذ أو إلغاء.

ومنها: الصحة والفساد.

١- **فالصحيح** لغة: السليم من المرض.

واصطلاحًا: ما ترتبت آثار فعله عليه؛ عبادة كان أم عقدًا.

فالصحيح من العبادات: ما برئت به الذمة وسقط به الطلب.

والصحيح من العقود: ما ترتبت آثاره على وجوده، كترتب الملك على عقد البيع مثلاً.

ولا يكون الشيء صحيحًا إلا بتمام شروطه وانتفاء موانعه.

مثال ذلك في العبادات: أن يأتي بالصلاة في وقتها تامة شروطها وأركانها وواجباتها.

ومـثال ذلك في العـقود: أن يعـقد بيـعًا تامة شـروطه المعروفة مع انتـفاء موانعه. فإن فقـد شرط من الشروط أو وجد مانع من الموانع امتنعت الصحة.

مثال فقد الشرط في العبادة: أن يصلي بلا طهارة.

ومثال فقد الشرط في العقد: أن يبيع ما لا يملك.

ومثال وجود المانع في العبادة: أن يتطوع بنفل مطلق في وقت النهي.

ومثال وجود المانع في العقد: أن يـبيع من تلزمه الجمعة شيئًا بعد ندائها الثاني على وجه لا يباح.

٢- **والفاسد** لغة: الذاهب ضياعًا وخسرًا.

واصطلاحًا: ما لا تترتب آثار فعله عليه عبادة كان أم عقدًا.

فالفاسد من العبـادات: ما لا تبرأ به الذمة ولا يسقط به الطلب كالصلاة قبل وقتها.

والفاسد من العقود: ما لا تترتب آثاره عليه كبيع المجهول.

وكل فاسد من العبادات والعقود والشروط فإنه محرم، لأن ذلك من تعدي حدود الله واتخاذ آياته هزوًا، ولأن النبي ﷺ أنكر على من اشترطوا شروطًا ليست في كتاب الله [(١)].

والفاسد والباطل بمعنى واحد إلا في موضعين :

الأول: في الإحرام: فرقوا بينهما بأن الفاسد ما وطئ فيه المحرم قبل التحلل الأول، والباطل ما ارتد فيه عن الإسلام.

الثاني: في النكاح: فرقوا بينهما بأن الفاسد ما اختلف العلماء في فساده كالنكاح بلا ولي، والباطل ما أجمعوا على بطلانه كنكاح المعتدة.

* * *

(١) متفق عليه. البخاري (٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٣)، مسلم (١٥٠٤/ ٦-٨) من حديث أم المؤمنين عائشة .

العلم

تعريفه:

العلم: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا كإدراك أن الكل أكبر من الجزء وأن النية شرط في العبادة.

فخرج بقولنا: « إدراك الشيء » عدم الإدراك بالكلية، ويسمى: (الجهل البسيط)؛ مثل أن يُسأل: متى كانت غزوة بدر؟ فيقول: لا أدري.

وخرج بقولنا: « على ما هو عليه » إدراكه على وجه يخالف ما هو عليه، ويسمى (الجهل المركب)؛ مثل أن يُسأل: متى كانت غزوة بدر؟ فيقول: في السنة الثالثة من الهجرة.

وخرج بقولنا: « إدراكًا جازمًا » إدراك الشيء إدراكًا غير جازم، بحيث يحتمل عنده أن يكون على غير الوجه الذي

أدركه، فلا يسمى ذلك علمًا، ثم إن ترجح عنده أحد الاحتمالين فالراجح ظَنّ والمرجوح وَهْم، وإن تساوى الأمران فهو شَكّ.

وبهذا تبين أن تعلق الإدراك بالأشياء كالآتي:

١- **علم** وهو: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا.

٢- **جهل بسيط** وهو: عدم الإدراك بالكلية.

٣- **جهل مركب** وهو: إدراك الشيء على وجه يخالف ما هو عليه.

٤- **ظن** وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح.

٥- **وَهْم** وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد راجح.

٦- **شك** وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد مساو.

أقسام العلم:

ينقسم العلم إلى قسمين: ضروري ونظري :

١- **فالضروري**: مـا يكون إدراك المعلوم فـيه ضـروريًا بحيث يضـطر إليه من غيـر نظر ولا استدلال، كـالعلم بأن الكل أكـبـر من الجـــزء، وأن النار حـارة، وأن مـحـمـدًا رسول الله ﷺ.

٢- **والنظري**: ما يحـتاج إلى نظـر واستدلال، كـالعلم بوجوب النية في الصلاة.

* * *

الكلام

تعريفه :

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى.

واصطلاحًا: اللفظ المفيد، مثل: الله ربنا، ومحمد نبينا.

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان، أو: فعل واسم. مثال الأول: محمد رسول الله. ومثال الثاني: استقام محمد.

واحد الكلام كلمة، وهي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وهي: إما اسم أو فعل أو حرف.

(أ) **فالاسم**: ما دل على معنًى في نفسه من غير إشعار بزمن، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يفيد العموم كالأسماء الموصولة.

الثاني: ما يفيد الإطلاق؛ كالنكرة في سياق الإثبات.

الثالث: ما يفيد الخصوص؛ كالأعلام.

(ب) **والفعل**: ما دل على معنى في نفسه وأشـعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة :

وهو إما مـاض: كفهم، أو مـضارع: كيفـهم، أو أمر: كافهم. والفعل بأقسامه يفيد الإطلاق، فلا عموم له.

(جـ) **والحرف**: ما دل على معنى في غيره، ومنه:

١- الواو: وتأتي عاطفة، فـتفيد اشتـراك المتعاطفين في الحكم، ولا تقتضي الترتيب ولا تنافيه إلا بدليل.

٢- الفاء: وتأتي عاطفـة، فتفيد اشتـراك المتعاطفين في الحكم مع الترتيب والتعقيب، وتأتي سببية فتفيد التعليل.

٣- اللام الجـارَّة: ولـهـا مـعــانٍ، منهـا: التــعليل، والتمليك، والإباحة.

٤- عَلَى الجارَّة: ولها معان، منها الوجوب.

أقسام الكلام:

ينقسم الكلام باعتبار إمكان وصفه بالصدق وعدمه إلى قسمين: خبر، وإنشاء.

١- **فالخبر**: ما يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب لذاته.

فخرج بقولنا: « ما يمكن أن يوصف بالصدق والكذب » الإنشاء، لأنه لا يمكن فيه ذلك؛ فإن مدلوله ليس مخبرًا عنه حتى يمكن أن يقال أنه صدق أو كذب.

وخرج بقولنا: « لذاته » الخبر الذي لا يحتمل الصدق أو لا يحتمل الكذب باعتبار المخبِر به، وذلك أن الخبر من حيث المخبر به ثلاثة أقسام :

الأول: ما لا يمكن وصفه بالكذب كخبر الله ورسوله الثابت عنه.

الثاني: ما لا يمكن وصفه بالصدق كـالخبر عن المستحيل شرعًا أو عقلاً.

فالأول كـخبـر مدعي الرســالة بعد النبي ﷺ، والـثاني كالخـبر عن اجتـماع النقيـضين كالحركـة والسكون في عين واحدة في زمن واحد.

الثالث: ما يمكن أن يوصف بالصدق والكذب؛ إما على السواء، أو مع رجحان أحدهمـا، كإخبار شخص عن قدوم غائب ونحوه.

٢- **والإنشاء** ما لا يمكن أن يوصف بـالصدق والكذب، ومنه الأمـر والنهي، كـقوله تعـالى: ﴿ **واعـبـدوا الله ولا تشـركوا به شـيئًا** ﴾ [النساء: ٣٦]. وقـد يكون الكلام خبـر وإنشاء باعتـبارين كصيغ العقود اللفظيـة مثل: بعت وقبلت فإنها باعـتبار دلالتها على مـا في نفس العاقد خبر وباعـتبار ترتب العقد عليها إنشاء.

وقد يأتي الكلام بصورة الخبر والمراد به الإنشاء وبالعكس لفائدة.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿ **والمطلقاتُ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُروءٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. فقوله: ﴿ **يتربصن** ﴾ بصورة الخبر، والمراد بها الأمر، وفائدة ذلك تأكيد فعل المأمور به حتى كأنه أمر واقع يتحدث عنه كصفة من صفات المأمور.

ومثال العكس: قوله تعالى: ﴿ **وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلَنا ولنحمل خطاياكم** ﴾ [العنكبوت: ١٢]. فقوله: ﴿ **ولنحمل** ﴾ بصورة الأمر، والمراد بها الخبر، أي ونحن نحمل، وفائدة ذلك تنزيل الشيء المخبر عنه منزل المفروض الملزم به.

الحقيقة والمجاز:

وينقسم الكلام من حيث الاستعمال إلى حقيقة ومجاز.

١ - **فالحقيقة** هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له، مثل أسد للحيوان المفترس.

فخرج بقولنا: « المستعمل » المهمل، فلا يسمى حقيقة ولا مجازًا.

وخرج بقولنا: « فيما وضع له » المجاز.

وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: لغوية، وشرعية، وعرفية.

فاللغوية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة.

فخرج بقولنا: « في اللغة » الحقيقة الشرعية، والعرفية.

مثال ذلك الصلاة، فإن حقيقتها اللغوية الدعاء، فتحمل عليه في كلام أهل اللغة.

والحقيقة الشرعية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع.

فخرج بقولنا: «في الشرع» الحقيقة اللغوية، والعرفية.

مثال ذلك: الصلاة، فإن حقيقتها الشرعية الأقوال والأفعال المعلومة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، فتحمل في كلام أهل الشرع على ذلك.

والحقيقة العرفية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في العرف.

فخرج بقولنا: «في العرف» الحقيقة اللغوية، والشرعية.

مثال ذلك: الدابة، فإن حقيقتها العرفية ذات الأربع من الحيوان، فتحمل عليه في كلام أهل العرف.

وفائدة معرفة تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام أن نحمل كل لفظ على معناه الحقيقي في موضع استعماله، فيحمل في استعمال أهل اللغة على الحقيقة اللغوية، وفي استعمال الشرع على الحقيقة الشرعية، وفي استعمال أهل العرف على الحقيقة العرفية.

٢- **والمجاز** هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له؛

مثل أسد للرجل الشجاع.

فخرج بقولنا: « المستعمل » المهمل فلا يسمى حقيقة ولا مجازاً.

وخرج بقولنا: « في غير ما وضع له » الحقيقة.

ولا يجوز حمل اللفظ على مجازه إلا بدليل صحيح يمنع من إرادة الحقيقة؛ وهو ما يسمى في علم البيان بالقرينة.

ويشترط لصحة استعـمال اللفظ في مجازه وجود ارتباط بين المعنى الحقـيقي والمجازي ليـصح التعبيـر عنه، وهو ما يسـمى في علم البيـان بالعـلاقة، والعـلاقة إمـا أن تكون المشابهة أو غيرها.

فإن كانت المشابهـة سمي التجوز (استعـارة)، كالتجوز بلفظ أسد عن الرجل الشجاع.

وإن كانت غير المـشابهة سمي التجوز (مـجازاً مرسلاً) إن كـان التجـوز في الكلمـات و(مجـازاً عقليًا) إن كـان

التجوز في الإسناد.

مثال ذلك في المجاز المرسل: أن تقول رعينا المطر، فكلمة المطر مجاز عن العشب، فالتجوز بالكلمة.

ومثال ذلك في المجاز العقلي: أن تقول: أنبت المطر العشب، فالكلمات كلها يراد بها حقيقة معناها، لكن إسناد الإنبات إلى المطر مجاز؛ لأنّ المنبتَ حقيقةً هو الله تعالى، فالتجوز في الإسناد.

ومن المجاز المرسل: التجوز بالزيادة والتجوز بالحذف.

مثلوا للمجاز بالزيادة بقوله تعالى: ﴿ **ليس كمثله شيءٌ** ﴾ [الشورى: ١١]. فقالوا إن الكاف زائدة لتأكيد نفي المثل عن الله تعالى.

ومثال المجاز بالحذف: قوله تعالى: ﴿ **واسأل القرية** ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي واسأل أهل القرية، فحذفت أهل مجازًا. وللمجاز أنواع كثيرة مذكورة في علم البيان.

وإنما ذكر طرف من الحقيقة والمجاز في أصول الفقه لأن دلالة الألفاظ إما حقيقة وإما مجاز، فاحتيج إلى معرفة كل منهما وحكمه، والله أعلم.

تنبيه :

تقسيـــم الكلام إلى حقيقـــة ومجاز هو المشهور عـــند أكثر المتأخرين في القرآن وغيره، وقال بعض أهل العلم لا مجاز في القرآن، وقال آخرون لا مجاز في القرآن ولا في غيره، وبه قال أبو إســـحاق الإسفراييني، ومن المتأخرين محـــمد الأمين الشنقيطي، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أنه اصطلاح حـــادث بعد انقضاء القـــرون الثلاثة المفضلة، ونصـــره بأدلة قوية كثـــيرة تبين لمن اطلع عليـــها أن هذا القول هو الصواب [١].

---

(١) راجع كتاب الإيمان ومختصر الصواعق.

الأمـــر

تعريفه:

الأمر: قول يتضمن طلب الفـعْل على وجه الاستعلاء، مثل: ﴿ **وأقيمـوا الصلاة وآتوا الزكاة** ﴾ [البقرة: ٤٣، ومواطن أخَر].

فخـرج بقولنا: « قـول » الإشارة، فلا تســمى أمرًا وإن أفادت معناه..

وخرج بقولنا: « طلب الفعل » النهي، لأنه طلب ترك، والمراد بالفعل الإيجاد، فيشمل القول المأمور به.

وخـرج بقولـنا: « على وجه الاسـتـعـلاء » الالتمـاس والدعاء وغيرهما مما يستفاد من صيغة الأمر بالقرائن.

صيغ الأمر:

صيغ الأمر أربع:

١- فـعل الأمر، مـثـل: ﴿ **اتل مــــا أوحي إليـك من الكتاب** ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

٢- اسم فعل الأمر، مثل: حيَّ على الصلاة.

٣- المصدر النائب عن فـعل الأمر، مثل: ﴿ **فإذا لقـيتمُ الذين كفروا فضربَ الرقاب** ﴾ [محمد: ٤].

٤- المضارع المـقرون بلام الأمر، مـثل: ﴿ **لتـؤمنوا بالله ورسوله** ﴾ [الفتح: ٩، والمجادلة: ٤].

وقد يستفــاد طلب الفعل من غير صيــغة الأمر؛ مثل أن يوصف بأنه فرض، أو واجــب، أو مندوب، أو طاعة، أو يمدح فاعله، أو يذم تاركه، أو يتــرتب على فعله ثواب، أو على تركه عقاب.

ما تقتضيه صيغة الأمر :

صــيغــة الأمر عند الإطلاق تــقتــضي وجوب المأمــور به والمبادرة بفعله فورًا.

فمن الأدلة على أنها تقتضي الوجوب قوله تعالى: **﴿ فليَحذَر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنةٌ أو يصيبَهم عذابٌ أليم ﴾** [النور: ٦٣].

وجه الدلالة أن الله حذر المخالفين عن أمر الرسول ﷺ أن تصيبهم فتنة ـ وهي الزيغ ـ أو يصيبهم عذاب أليم، والتحذير بمثل ذلك لا يكون إلا على ترك واجب، فدل على أن أمر الرسول ﷺ المطلق يقتضي وجوب فعل المأمور.

ومن الأدلة على أنه للفور قوله تعالى: **﴿ فاستبقوا الخيرات ﴾** [البقرة: ١٤٨]. والمأمورات الشرعية خير؛ والأمر بالاستباق إليها دليل على وجوب المبادرة.

ولأن النبي ﷺ كره تأخير الناس ما أمرهم به من النحر والحلق يوم الحديبية، حتى دخل على أم سلمة ـ رضي الله

عنها ـ فذكر لها ما لقي من الناس [١].

ولأن المبادرة بالـفعل أحوط وأبرأ، والتـأخيـر له آفات، ويقتضي تراكم الواجبات حتى يعجز عنها.

وقد يخـرج الأمر عن الوجوب والفورية لدليل يقـتضي ذلك، فيخرج عن الوجوب إلى معانٍ منها:

١- الندب: كقـوله تعالى: ﴿ **وأشهـدوا إذا تبايعـتم** ﴾ [البقرة:٢٨٢]، فالأمر بالإشهـاد على التبايع للندب، بدليل أن النبي ﷺ اشترى فرسًا من أعرابي ولم يشهد [٢].

٢- الإباحة: وأكـثر ما يقـع ذلك إذا ورد بعد الحظر أو جوابًا لما يتوهم أنـه محظور. مثاله بعد الحظـر قوله تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٢) **صحيح**: أخرجـه أحمد (٥/ ٢١٥) والنسائي (٧/ ٣٠١ ح ٤٦٦١) وأبو داود (٣٦٠٧)، من حديث خزيمة بن ثابت رضى الله عنه، وفيه واقعة جعل النبي ﷺ شهادة خزيمة رضي الله عنه بشهادة رجلين. وانظر الإرواء (١٢٨٦).

﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾ [المائدة: ٢]، فالأمر بالاصطياد للإباحة لوقوعه بعد الحظر المستفاد من قوله تعالى: **﴿ غيرَ مُحلِّي الصيدِ وأنتم حُرُم ﴾** [المائدة: ١].

ومثاله جوابًا لما يتوهم أنه محظور قوله ﷺ: « افعل ولا حرج »[1] في جواب من سألوه في حجة الوداع عن تقديم أفعال الحج التي تفعل يوم العيد بعضها على بعض.

٣- التهديد: كقوله تعالى: **﴿ اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ﴾** [فصلت: ٤٠]. **﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نارًا ﴾** [الكهف: ٢٩] فذكر الوعيد بعد الأمر المذكور دليل على أنه للتهديد.

ويخرج الأمر عن الفورية إلى التراخي.

---

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. البخاري (٨٣، ١٢٤، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ٦٦٦٥)، ومسلم (١٣٠٦).

مثــال: قضاء رمــضان، فإنه مــأمور به، لكن دل الدليل علــى أنه للتراخي، فعن عائشة ـ رضي الله عــنها ـ قالــت: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان وذلك لمكان رسول الله ﷺ»[1].

ولو كان التأخير محرمًا ما أُقِرَّتْ عليه عائشة رضي الله عنها.

ما لا يتمُّ المأمور إلا به:

إذا توقف فــعل المأمــور به على شيء كــان ذلك الشيء مــأمــورًا به، فإن كــان المأمــور به واجــبًا كــان ذلك الشيء واجبًا، وإن كان المأمور به مندوبًا كان ذلك الشيء مندوبًا.

مثال الواجب: ستر العورة: فإذا توقف على شراء ثوب كان ذلك الشراء واجبًا.

---

(١) متفــق عليه من حــديث أم المؤمنــين عائشــة ـ رضى الله عنهــا ـ. البــخارى (١٩٥٠)، ومسلم (١١٤٦/ ١٥١).

ومثال المندوب: التطيب للجمعة: فإذا توقف على شراء طيب كان ذلك الشراء مندوبًا.

وهذه القاعدة في ضمن قاعدة أعم منها وهي: «الوسائل لها أحكام المقاصد»، فوسائل المأمورات مأمور بها، ووسائل المنهيات منهي عنها.

* * *

النهي

تعريفه :

النهي: قول يتـضمن طلب الكف على وجه الاسـتعلاء بصيـغة مخـصوصة هي المضـارع المقرون بلا الناهيـة، مثل قوله تعالى: ﴿ **ولا تتبع أهواءَ الذين كـذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة** ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

فخـرج بقولنا: « قول » الإشـارة، فلا تسـمى نهيًا وإن أفادت معناه.

وخرج بقولنا: « طلب الكف » الأمر، لأنه طلب فعل.

وخـرج بقولـنا: « على وجه الاسـتـعـلاء » الالتمـاس والدعاء وغيرهما مما يستفاد من النهي بالقرائن.

وخرج بقـولنا: « بصيغـة مخصوصـة هي المضارع ».. إلخ: ما دل عـلى طلب الكف بصيـغة الأمـر، مثل: دع،

اترك، كف، ونحوها، فـإن هذه وإن تضمنت طلب الكف لكنها بصيغة الأمر، فتكون أمرًا لا نهيًا.

وقد يستفاد طلب الكف بغير صيغة النهي، مثل أن يوصف الفعل بالتحريم، أو الحظر، أو القبح، أو يذم فاعله، أو يرتب على فعله عقاب، أو نحو ذلك.

ما تقتضيه صيغة النهي :

صيغة النهي عند الإطلاق تقتضي تحريم المنهي عنه وفساده.

فمن الأدلة على أنها تقتضي التحريم قوله تعالى: ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ [الحشر:٧]. فالأمر بالانتهاء عما نهى عنه يقتضي وجوب الانتهاء، ومن لازم ذلك تحريم الفعل.

ومن الأدلة على أنه يقتضي الفساد قوله ﷺ: « من

عمل عملاً ليس عليــه أمرنا فهو رد »[1]، أى مردود، وما نهي عنه فليس عليه أمر النبي ﷺ، فيكون مردودًا.

هذا وقـاعدة المذهب في المنـهي عنه هل يكون باطلاً أو صحيحًا مع التحريم كما يلي:

١- أن يكون النهي عائدًا إلـى ذات المنهي عنه أو شرطه فيكون باطلاً.

٢- أن يكون النهي عائدًا إلى أمـر خارج لا يتعلق بذات المنهي عنه ولا شرطه فلا يكون باطلاً.

مثـال العائد إلى ذات المنهي عنه في العـبادة: النهي عن صوم يوم العيدين.

ومثـال العائد إلى ذاته في المعاملة: النهي عن البـيع بعد

---

(١) متفق عليه من حديث أم المؤمـنين عائشة رضى الله عنهـا، واللفظ لمسلم. البخاري (٢٦٩٧)، مسلم (١٧١٨).

نداء الجمعة الثاني ممن تلزمه الجمعة.

ومثال العائد إلى شرطه في العبادة: النهي عن لبس الرجل ثوب الحرير فستر العورة شرط لصحة الصلاة فإذا سترها بثوب منهي عنه لم تصح الصلاة لعود النهي إلى شرطها.

ومثال العائد إلى شرطه في المعاملة: النهي عن بيع الحمل، فالعلم بالمبيع شرط لصحة البيع، فإذا باع الحمل لم يصح البيع لعود النهي إلى شرطه.

ومثال النهي العائد إلى أمر خارج في العبادة: النهي عن لبس الرجل عمامة الحرير، فلو صلى وعليه عمامة حرير لم تبطل صلاته؛ لأن النهي لا يعود إلى ذات الصلاة ولا شرطها.

ومثال العائد إلى أمر خارج في المعاملة: النهي عن الغش، فلو باع شيئًا مع الغش لم يبطل البيع، لأن النهي لا

يعود إلى ذات البيع ولا شرطه.

وقد يخـرج النهي عن التحـريم إلى معـانٍ أخرى لدليل يقتضي ذلك، فمنها:

١- الكراهة: ومـــثلوا لـذلك بقـــوله ﷺ: « لا يمسن أحدكم ذكره بيـمينه وهو يبول »[1]. فقد قال الجـمهور أن النهي هنا للكراهة؛ لأن الذكر بضعةٌ من الإنسان، والحكمة من النهي تنزيه اليمين.

٢- الإرشاد: مثل قـوله ﷺ لمعاذ: « لا تدعن أن تقول دبر كل صـلاة الـلهم أعني على ذكـرك وشـكرك وحـسن عبادتك »[2].

---

(١) متفـق عليه من حديث أبى قتـادة الأنصارى رضى الله عنه. البخارى (١٥٣، ١٥٤، ٥٦٣٠)، مسلم (٢٦٧، وص ١٦٠٢).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٤- ٢٤٥، ٢٤٧)، والنسائي (ح ٣٠٢) وأبو داود (١٥٢٢).

من يدخل في الخطاب بالأمر والنهي ؟

الذي يدخل في الخطاب بالأمر والنهي: المكلف، وهو: البالغ العاقل.

فخرج بقولنا: « البالغ » الصغير، فلا يكلف بالأمر والنهي تكليفًا مساويًا لتكليف البالغ، ولكنه يؤمر بالعبادات بعد التمييز تمرينًا له على الطاعة، ويمنع من المعاصي ليعتاد الكف عنها.

وخرج بقولنا: « العاقل » المجنون، فلا يكلف بالأمر والنهي، ولكنه يمنع مما يكون فيه تعدٍّ على غيره أو إفساد، ولو فعل المأمور به لم يصح منه الفعل لعدم قصد الامتثال منه.

ولا يرد على هذا إيجاب الزكاة والحقوق المالية في مال الصغير والمجنون، لأن إيجاب هذه مربوط بأسباب معينة متى وجدت ثبت الحكم؛ فهي منظور فيها إلى السبب لا إلى الفاعل.

والتكليف بالأمر والنهي شامل للمسلمين والكفار، لكن الكافر لا يصح منه فعل المأمور به حـال كفره لقوله تعالى: **﴿ ومـا منعهم أن تقبل منهم نفـقـاتهم إلا أنهم كفـروا بالله ورسوله ﴾** [التوبة: ٥٤]، ولا يؤمر بـقضائه إذا أسلم لـقوله تعالـى: **﴿ قـل للذين كـفروا إن ينـتهـوا يُغفـر لهم ما قـد سلف ﴾** [الأنفال: ٣٨]، وقوله ﷺ لعمـرو بن العاص: « أما علمت يا عمـرو أن الإسلام يهدم ما كـان قبله » [1]. وإنما يعـاقب على تركه إذا مـات على الكفـر، لقوله تعـالى عن جواب المجرمين إذا سئلوا: **﴿ مـا سَلَكَكُم في سَقَر * قالوا لـم نَكُ من المـصلـين * ولـم نكُ نُطـعِمُ المـسكـين * وكنـا نخوض مع الخائضين * وكنا نكذبُ بيوم الدين * حتى أتانا اليقين ﴾** [المدثر: ٤٢-٤٧].

---

(١) رواه مسلم (١٢١/ ١٩٢).

موانع التكليف :

للتكليف موانع، منها: الجهل والنسيان والإكراه، لقول النبي ﷺ: « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » [(١)].

رواه ابن ماجه والبيهقي وله شواهد من الكتاب والسنة تدل على صحته.

فالجهل: عدم العلم، فمتى فعل المكلف محرمًا جاهلاً

---

(١) **صحيح لطرقه**: أخرجه ابن ماجة (٢٠٤٥) وابن حبان في صحيحه (٧٢١٩) والحاكم في المستدرك (٢/ ١٩٨) والطحاوى في شرح معاني الآثار (٣/ ٩٥) والطبراني في الصغير (١/ ٢٧٠) والدارقطني في السنن (٤/ ١٧٠ - ١٧١) والبيهقي في الكبرى (٧/ ٣٥٦، ١٠/ ٦١) وابن عدى في الكامل (٥/ ٢٨٢) والعقيلى في الضعفاء (٤/ ١٤٥) وابن حزم في الإحكام (٥/ ١٤٩)، كلهم من حديث ابن عباس رضى الله عنه. وفي الباب عن ابن عمر و أبي ذر وأبي بكرة وأبي الدرداء وثوبان وعقبة بن عامر. وانظر التلخيص الحبير (٤٥٠) والإرواء (٨٢).

بتـحريمه فـلا شيء عليـه، كمن تكـلم في الصلاة جـاهلاً بتحـريم الكلام، ومتى ترك واجبًا جاهلاً بوجـوبه لم يلزمه قضاؤه إذا كـان قد فات وقتـه؛ بدليل أن النبي ﷺ لم يأمر المسيء في صلاته ـ وكان لا يطـمئن فيها ـ لم يأمـره بقضاء مـا فات من الصلوات، وإنما أمـره بفعل الصـلاة الحاضـرة على الوجه المشروع.

والنسيان: ذهول القلب عن شيء مـعلوم، فـمن فـعل محرمًا ناسـيًا فلا شيء عليه، كمن أكل في الصـيام ناسيًا، ومن ترك واجبًا ناسـيًا فلا شيء عليـه حال نسـيانه، ولكن عليـه فـعله إذا ذكـره لقـول النبي ﷺ: « من نسي صـلاة فليصلها إذا ذكرها » [1].

---

(١) متـفق عليـه من حـديـث أنس رضي الله عنه. البخـاري (٥٩٧)، مـسلم (٦٨٤).

والإكراه: إلزام الشخص بما لا يريد، فمن أكره على شيء محرم فلا شيء عليه، كمن أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ومن أكره على ترك واجب فلا شيء عليه حال الإكراه وعليه قضاؤه إذا زال، كمن أكره على ترك الصلاة حتى خرج وقتها، فإنه يلزمه قضاؤها إذا زال الإكراه. .

وتلك الموانع إنما هي في حق الله لأنه مبني على العفو والرحمة، أما في حقوق المخلوقين فلا تمنع من ضمان ما يجب ضمانه إذا لم يرضَ صاحب الحق بسقوطه، والله أعلم.

* * *

العام

تعريفه:

العام لغة: الشامل.

واصطلاحًا: اللفظ المستـغرق لجميع أفـراده بلا حصر، مثل ﴿ **إن الأبرار لفي نعيم** ﴾ [الانفطار: ١٣، المطففين: ٢٢].

فخرج بقـولنا: « المستغرق لجمـيع أفراده » ما لا يتناول إلا واحـدًا كالعَلَم، والنكـرة في سيـاق الإثبـات، كقـوله تعالى: ﴿ **فتحـرير رقبة** ﴾ [المجادلة: ٣] لأنها لا تتناول جـميع الأفراد على وجه الشمول، وإنما تتناول واحدًا غير معين.

وخرج بقولنا: « بلا حصر » مـا يتناول جميع أفراده مع الحصر كأسماء العدد مئة وألف ونحوهما.

صيغ العموم:

صيغ العموم سبع:

١- ما دل على العموم بمادته، مثل: كل، وجميع، وكافة، وقاطبة، وعامة، كقوله تعالى: ﴿ **إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر: ٤٩].

٢- أسماء الشرط، كقوله تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِل صالحًا فلنفسه** ﴾ [فصلت: ٤٦]. ﴿ **فأينما تُولُّوا فثَمَّ وجهُ الله** ﴾ [البقرة: ١١٥].

٣- أسماء الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ **فمَن يأتيكم بماء مَعين** ﴾ [الملك: ٣٠]، ﴿ **ماذا أجبتمُ المرسلين** ﴾ [القصص: ٦٥]، ﴿ **فأين تذهبون** ﴾ [التكوير: ٢٦].

٤- الأسماء الموصولة، كقوله تعالى: ﴿ **والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك همُ المتقون** ﴾ [الزمر: ٣٣]، ﴿ **والذين جاهدوا فينا لنهدينّهم سبلَنا** ﴾ [العنكبوت: ٦٩] ﴿ **إنّ في ذلك لَعبرةً لِمَن يخشى** ﴾ [النازعات: ٢٦]، ﴿ **ولله ما في السموات وما في الأرض** ﴾ [آل عمران: ١٠٩ ومواطن أخر].

٥- النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو

الاستفهام الإنكاري، كقوله تعالى: ﴿ وما من إله إلا الله ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا ﴾ [النساء: ٣٩]، ﴿ إن تبدوا شيئًا أو تخفوه فإن الله كان بكل شيء عليمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٤]، ﴿ مَنْ إلهٌ غيرُ الله يأتيكم بضياء ﴾ [القصص: ٧١].

٦- المعرف بالإضافة مفردًا كان أم مجموعًا كقوله تعالى: ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم ﴾ [البقرة: ٢٣١، آل عمران: ١٠٣، المائدة: ٧]، ﴿ فاذكروا آلاء الله ﴾ [الأعراف: ٧٤].

٧- المعرف بأل الاستغراقية مفردًا كان أم مجموعًا كقوله تعالى: ﴿ وخُلق الإنسان ضعيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلمَ فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ﴾ [النور: ٥٩].

وأما المعرف بأل العهدية فإنه بحسب المعهود: فإن كان عامًا فالمعرف عام وإن كان خاصًا فالمعرف خاص.

مثال العام قوله تعالى: ﴿ إذ قال ربُّك للملائكة إني خالقٌ بشرًا من طين * فإذا سويتُه ونفختُ فيه من رُوحي فقعوا له

ساجدين * فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾ [ص: ٧١-٧٣].

ومثال الخـاص قوله تعالى: **﴿ كمـا أرسلنا إلى فـرعونَ رسولاً * فعصى فرعونُ الرسول ﴾** [المزمل: ١٥، ١٦].

وأما المعرف بأل التي لبيـان الجنس فلا يعم الأفراد، فإذا قلت: الرجل خير من المرأة أو الرجال خير من النساء فليس المراد أن كل فرد من الرجـال خير من كل فـرد من النساء، وإنما المراد أن هذا الجنس خيـر من هذا الجنس وإن كان قد يوجد من أفراد النساء من هو خير من بعض الرجال.

العمل بالعام:

يجب العمل بعمـوم اللفظ العام حتى يثبت تخصـيصه، لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على مـا تقتضيه دلالتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك.

وإذا ورد العام على سبب خاص وجب العمل بعمومه، لأن العبـرة بعموم اللفظ لا بخصـوص السبب، إلا أن يدل

دليل على تخصيص العام بما يشبه حال السبب الذي ورد من أجله فيختص بما يسببها.

مثال ما لا دليل على تخصيصه: آيات الظهار، فإن سبب نزولها ظهار أوس بن الصامت، والحكم عام فيه وفي غيره.

ومثال ما دل الدليل على تخصيصه قوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر»[١]، فإن سببه أن النبي ﷺ كان في سفر فرأى زحامًا ورجلاً قد ظلل عليه فقال: «ما هذا؟» قالوا: صائم. فقال: «ليس من البر الصيام في السفر». فهذا العموم خاص بمن يشبه حال هذا الرجل وهو من يشق عليه الصيام في السفر، والدليل على تخصيصه بذلك أن النبي ﷺ كان يصوم في السفر حيث كان لا يشق عليه؛ ولا يفعل ﷺ ما ليس ببر.

* * *

(١) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. البخاري (١٩٤٦)، مسلم (١١١٥).

الخاص

تعريفه :

الخاص لغة: ضد العام.

واصطلاحًا: اللفظ الدال على محصور بشخص أو عدد كأسماء الأعلام والإشارة والعدد.

فخرج بقولنا: « على محصور » العام.

والتخصيص لغة: ضد التعميم.

واصطلاحًا: إخراج بعض أفراد العام.

والمخصِّص ـ بكسر الصاد ـ: فاعل التخصيص، وهو الشارع، ويطلق على الدليل الذي حصل به التخصيص.

ودليل التخصيص نوعان: متصل ومنفصل.

فالمتصل: ما لا يستقل بنفسه.

والمنفصل: ما يستقل بنفسه.

فمن المخصص المتصل:

أولاً: الاستـثناء، وهو لغـة: من الثني، وهو رد بعض الشيء إلى بعضه، كثني الحبل.

واصطلاحًا: إخـراج بعض أفـراد العـام بإلا أو إحـدى أخواتها، كـقوله تعالى: ﴿ **إنّ الإنسـانَ لفي خـسـر * إلا الذين آمنوا وعـملوا الصـالحات وتواصـوا بالحق وتواصـوا بالصبر** ﴾ [العصر: ٢، ٣].

فخـرج بقولنا: « بإلا أو إحدى أخـواتها » التخـصيص بالشرط وغيره.

شروط الاستثناء :

يشترط لصحة الاستثناء شروط، منها:

١- اتصاله بالمستثنى منه حقيقة أو حكمًا.

فالمتصل حقـيقة: المباشر للمستـثنى منه بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

والمتصل حكمًا: ما فصل بينه وبين المستثنى منه فاصل لا يمكن دفعه كالسعال والعطاس.

فإن فصل بينهما فاصل أو سكوت لم يصح الاستثناء، مثل أن يقول: « عبيدي أحرار »، ثم يسكت أو يتكلم بكلام آخر، ثم يقول: « إلا سعيدًا » فلا يصح الاستثناء، ويعتق الجميع.

وقيل يصح الاستثناء مع السكوت أو الفاصل إذا كان الكلام واحدًا، لحديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة: « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض لا يُعضَد شوكُه ولا يُخْتلى خلاَه». فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخِر فإنه لقَيْنِهِم وبيوتهم، فقال: « إلا الإذخر » [1]. وهذا القول أرجح لدلالة هذا الحديث عليه.

---

(١) متفق عليه من حديث منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس. البخاري (١٥٨٧، ١٨٣٤، ٣١٨٩)، مسلم (١٣٥٣).

٢- ألا يكون المستثنى أكثـر من نصف المستثنى منه، فلو قـال: له عليَّ عشـرة دراهم إلا ستـة، لم يصح الاستـثناء ولزمته العشرة كلها.

وقيل لا يشترط ذلك فيصح الاسـتثناء وإن كان المستثنى أكثر من النصف، فلا يلزمه في المثال المذكور إلا أربعة.

أما إن استثنى الكل فـلا يصح على القولين، فلو قال: له عليّ عشرة إلا عشرة، لزمته العشرة كلها.

وهذا الشرط فـيما إذا كـان الاستثناء من عـدد، أما إن كان من صفة فيصح وإن خـرج الكل أو الأكثر، مثاله قوله تعالى لإبليس: ﴿ **إنّ عبادِي لـيس لك عليهم سلطانٌ إلا من اتبعك من الغاوين** ﴾ [الحجر: ٤٢]، وأتباع إبليس من بني آدم أكثر من النصف.

ولو قلت: أعطِ من في البـيت إلا الأغنيـاء، فتـبين أن جميع من في البيت أغنياء صح الاستثناء ولم يعطوا شيئًا.

ثانيًا: من المخصص المتصل: الشرط، وهو لغة: العلامة.

والمراد به هنا: تعليق شيء بشيء وجودًا أو عدمًا بإن الشرطية أو إحدى أخواتها.

والشرط مخصص سواء تقدم أم تأخر.

مثال المتقدم قوله تعالى في المشركين: ﴿ **فإن تابوا وأقاموا الصلاةَ وآتَوا الزكاةَ فخَلّوا سبيلَهم** ﴾ [التوبة: ٥].

ومثال المتأخر قوله تعالى: ﴿ **والذين يبتغون الكتابَ مما ملكتْ أيمانكم فكاتبوهم إنْ علمتم فيهم خيراً** ﴾ [النور: ٣٣].

ثالثًا: الصفة، وهي: ما أشعر بمعنى يختص به بعض أفراد العام من نعت أو بدل أو حال.

مثال النعت: قوله تعالى: ﴿ **فمِما ملكت أيمانُكم من فتياتِكُمُ المؤمنات** ﴾ [النساء: ٢٥].

ومثال البدل: قوله تعالى: ﴿ **ولله علي الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً** ﴾ [آل عمران: ٩٧]

ومثال الحـال: قوله تعالى: ﴿ **ومن يقتلْ مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنمُ خالدًا فيها** ﴾ الآية [النساء: ٩٣] .

المخصص المنفصل :

المخصص المنفصل: ما يستقل بنفسه، وهو ثلاثة أشياء: الحس، والعقل، والشرع.

مثال التخصيص بالحس: قوله تعالى عن ريح عاد: ﴿ **تدمرُ كلَّ شيءٍ بأمرِ ربِّها** ﴾ [الأحقاف: ٢٥]؛ فإن الحس دل على أنها لم تدمر السماء والأرض.

ومثال التخصيص بالعقل قوله تعالى: ﴿ **الله خالقُ كلِّ شيء** ﴾ [الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢]، فإن العقل دل على أن ذاته تعالى غير مخلوقة.

ومن العلماء من يرى أن ما خص بالحس والعقل ليس من العام المخصوص وإنما هو من العام الذي أريد به الخصوص؛ إذ المخصوص لم يكن مرادًا عند المتكلم ولا المخاطب

من أول الأمر، وهذه حقيقة العام الذي أريد به الخصوص.

وأما التخصيص بالشرع فإن الكتاب والسنة يخصص كل منهما بمثلهما وبالإجماع والقياس.

مثال تخصيص الكتاب بالكتاب: قوله تعالى: ﴿ **والمطلقاتُ يتربصنَ بأنفسهنّ ثلاثةَ قُروء** ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: خص بقوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتمُ المؤمنات ثم طلقتموهن من قبلِ أن تَمسوهنّ فما لكم عليهن من عدة تَعتدُّونها** ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ومثال تخصيص الكتاب بالسنة: آيات المواريث، كقوله تعالى: ﴿ **يوصيكُم الله في أولادكم للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين** ﴾ [النساء: ١١]. ونحوها؛ خص بقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» (١).

---

(١) متفق عليه من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما. البخاري (٤٢٨٣، ٦٧٦٤). مسلم (١٦١٤).

ومثال تخصيص الكتاب بالإجماع: قوله تعالى: ﴿ **والذين يرمـون المحصـنات ثم لم يأتوا بأربعـة شهـداء فـاجلدوهم ثمانين جلدة** ﴾ [النور: ٤] خص بالإجمـاع على أن الرقيق القاذف يجلد أربعين، هكذا مثَّل كثيرٌ من الأصوليين، وفيه نظر لثبوت الخلاف في ذلك، ولم أجد له مثالاً سليمًا.

ومثال تخصيص الكتاب بالقياس: قوله تعالى: ﴿ **الزانية والزاني فـاجلدوا كلَّ واحد منهـما مئـة جلدة** ﴾ [النور: ٢]. خص بقيـاس العبـد الزاني على الأمة في تنصـيف العذاب والاقتصار على خمسين جلدة على المشهور.

ومثال تخصـيص السنة بالكتاب: قوله ﷺ: « أُمرت أن أقـاتل الناس حتى يشـهدوا أن لا إله إلا الله وأن مـحمـدًا رسـول الله » (١): خص بقولـه تعالى: ﴿ **قـاتلوا الذين لا**

(١) متفق عليه من حـديث أبي هريرة وابن عمـر رضي الله عنهم. البـخارى (١٣٩٩، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤، ٧٢٨٥، ٢٥). مسلم (٢٠ / ٣٢، ٢٢ / ٣٦).

يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يُحرِّمون ما حرم الله ورسولُه ولا يدينون دينَ الحقِّ من الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغرون ﴾ [التوبة: ٢٩].

ومثال تخصيص السنة بالسنة: قوله ﷺ: « فيما سقت السماء العشر »[١]: خص بقوله ﷺ: « ليس فيما دون خمسةِ أَوْسُقٍ صدقة »[٢].

ولم أجد مثالاً لتخصيص السنة بالإجماع.

ومثال تخصيص السنة بالقياس: قوله ﷺ: «البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام »[٣]: خص بقياس العبد على الأمة في تنصيف العذاب والاقتصار على خمسين جلدة على المشهور.

---

(١) أخرجه البخارى (١٤٨٣) من حديث ابن عمر.

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. البخاري (١٤٠٥،١٤٤٧)، مسلم (٩٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٩٠) من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه.

المطلق والمقيد

تعريف المطلق :

المطلق لغة: ضد المقيد.

واصطلاحًا: ما دل على الحقيقة بلا قيد، كقوله تعالى: **﴿ فتحريرُ رقبةٍ من قبلِ أن يتماسا ﴾** [المجادلة: ٣].

فخرج بقولنا: « ما دل على الحقيقة » العام، لأنه يدل على العموم لا على مطلق الحقيقة فقط.

وخرج بقولنا: « بلا قيد » المقيد.

تعريف المقيد :

المقيد لغة: ما جعل فيه قيد من بعير ونحوه.

واصطلاحًا: ما دل على الحقيقة بقيد، كقوله تعالى: **﴿ فتحريرُ رقبةٍ مؤمنة ﴾** [النساء: ٩٢].

فخرج بقولنا: « قيد » المطلق.

العمل بالمطلق :

يجب العمل بالمطلق على إطلاقه إلا بدليل يدل على تقييده، لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك.

وإذا ورد نص مطلق ونص مقيد وجب تقييد المطلق به إن كان الحكم واحدًا، وإلا عمل بكل واحد على ما ورد عليه من إطلاق أو تقييد.

مثال ما كان الحكم فيهما واحدًا: قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿ **فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا** ﴾ [المجادلة: ٣]، وقوله في كفارة القتل: ﴿ **فتحرير رقبة مؤمنة** ﴾ [النساء: ٩٢]، فالحكم واحد هو تحرير الرقبة، فيجب تقييد المطلق في كفار الظهار بالمقيد في كفارة القتل، ويشترط الإيمان في الرقبة في كل منهما.

ومثال ما ليس الحكم فيهما واحدًا: قوله تعالى:

﴿ **والسارق والسارقةُ فاقطعوا أيديهما** ﴾ [النساء: ٣٨]، وقوله في آيــة الوضـــوء: ﴿ **فـاغـسلوا وجـوهكـم وأيديكم إلى المرافق** ﴾ [المائدة: ٦]، فالحكم مـختلف، فـفي الأولى قطع وفي الثانية غـسل، فلا تقيد الأولى بالثانـية، بل تبقى على إطلاقها، ويكون القطع من الكُوع مفصل الكف، والغسل إلى المرافق.

* * *

المجمل والمبين

تعريف المجمل:

المجمل لغة: المبهم والمجموع.

واصطلاحًا: ما يتوقف فهم المراد منه على غيره، إما في تعيينه أو بيان صفته أو مقداره.

مثال ما يحتاج إلى غيره في تعيينه: قوله تعالى: ﴿ **والمطلقاتُ يتربصنَ بأنفسهنّ ثلاثة قروءٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن القرء لفظ مشترك بين الحيض والطهر، فيحتاج في تعيين أحدهما إلى دليل.

ومثال ما يحتاج إلى غيره في بيان صفته: قوله تعالى: ﴿ **وأقيموا الصلاة** ﴾ [البقرة: ٤٣، ومواطن كثيرة]، فإن كيفية إقامة الصلاة مجهولة تحتاج إلى بيان.

ومثال ما يحتاج إلى غيره في بيان مقداره: قوله تعالى:

﴿ وآتوا الزكاة ﴾ [البقرة: ٤٣، ومواطن كثيرة]، فإن مقدار الزكاة الواجبة مجهول يحتاج إلى بيان.

تعريف المبين :

المبين لغة: المظهر والموضح.

واصطلاحًا: ما يفهم المراد منه إما بأصل الوضع أو بعد التبيين. مثال ما يفهم المراد منه بأصل الوضع لفظ: سماء، أرض، جبل، عدل، ظلم، صدق، فهذه الكلمات ونحوها مفهومة بأصل الوضع ولا تحتاج إلى غيرها في بيان معناها.

ومثال ما يفهم المراد منه بعد التبيين قوله تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ [البقرة: ٤٣، ومواطن أخر]، فإن الإقامة والإيتاء كل منهما مجمل، ولكن الشارع بيّنهما فصار لفظهما بيّنًا بعد التبيين.

العمل بالمجمل:

يجب على المكلف عقد العزم على العمل بالمجمل متى

حصل بيانه.

والنبي ﷺ قد بين لأمته جميع شريعته، أصولها وفروعها، حتى ترك الأمة على شريعة بيضاء نقية، ليلها كنهارها [١]، ولم يترك البيان عند الحاجة إليه أبدًا.

وبيانه ﷺ: إما بالقول، أو بالفعل، أو بالقول والفعل جميعًا.

مثال بيانه بالقول: إخباره عن أنصبة الزكاة ومقاديرها،

---

(١) عن العرباض بن سارية رضى الله عنه يرفعه: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ..». أخرجه ابن ماجه (٤٣) وأحمد (٤/ ١٢٦) وابن أبي عاصم (٤٨ و٤٩) والآجري في الشريعة ص (٤٧) والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٦١٩، ٦٤٢) والحاكم في المستدرك (١/ ٩٦) وفي المدخل (١/ ص ٨١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٨١) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٧٦) وغيرهم.

ومن حديث أبي الدرداء بإسناد حسن: أخرجه ابن ماجة (٥) وابن أبي عاصم في السنة (٤٧) - نحوه - .

كمـا في قوله ﷺ: « فيمـا سقت السماء العـشر »[1] بيانًا لمجمـل قولـه تعالى: ﴿ **وآتوا الزكـاة** ﴾ [البـقرة: ٤٣، ومواطن أخرى].

ومثال بـيانه بالفعـل: قيـامه بأفعال المناسك أمـام الأمة بيانًا لمجمل قولـه تعالى: ﴿ **ولله على الناسِ حِجُّ البـيت** ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وكذلك صلاة الكسوف على صفـتها هي في الواقع بيان لمجمل قوله ﷺ: « فإذاً رأيتم منها شيئًا فصلوا »[2].

ومثال بيانه بالقول والفعل: بيانه كـيفية الصلاة فإنه كان

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٣) من حديث ابن عمر.

(٢) متفق عليه من حـديث أم المؤمنين عـائشـة: البخـاري (١٠٤٤، ١٠٤٦، ١٢١٢)، مسلم (٩٠١/ ١-٣)، ومن حديث ابن عمر: البخاري (١٠٤٢، ٣٢٠١)، مسلم (٩١٤/ ٢٨)، ومن حديث ابن عـباس: البخاري (١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧)، مسلم (٩٠٧/ ١٧)، ومن حديث أبي مسعود الأنصاري =

بالقول كـما في حديث المسيء في صلاته حـيث قال ﷺ: «إذا قمت إلى الـصلاة فأسـبغ الوضوء ثم اسـتقبل الـقبلة فكبر». الحديث [١].

وكـان بالفـعل أيضًا كـما فـي حديث سـهل بن سـعـد السـاعـدي ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قـام على المنبـر فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبـر.» الحديث. وفيه: ثم أقـبل على الناس، وقـال: «إنما فـعلت هذا لتـأتموا بي ولتعلَّموا صلاتي» [٢].

= البخاري (١٠٤١، ١٠٥٧، ٣٢٠٤)، مسلم (٩١١/ ٢١- ٢٣)، ومن حديث المغيرة بن شـعبة: البخاري (١٠٤٣، ١٠٦٠)، مسلم (٩١٥/ ٢٩) ـ رضى الله عنهم جميعًا ـ.

(١) **حديث المسيء في صلاته متـفق عليه من حديث أبي هريرة** ـ «أخرجاه من حديث سعيد المقبرى عن أبى هريرة ومن حديثه عن أبيه عن أبي هريرة» ـ. البخارى (٧٥٧، ٧٩٣، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٦٦٧)، مسلم (٣٩٧/ ٤٥، ٤٦).

(٢) **متفق عليه**: البخاري (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤).

الظاهر والمؤول

تعريف الظاهر :

الظاهر لغةً : الواضح والبيّن.

واصطلاحًا: ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره. مثاله قوله ﷺ: « توضئوا من لحوم الإبل » [1]. فإن الظاهر من المراد بالوضوء غسل الأعضاء الأربعة على

---

(١) ورد بهذا اللفظ من حديث ابن عمر عند ابن ماجه (٤٩٧)، وأسيد بن حضير عند أحمد (٤/ ٣٥٢)، وسليك الغطفاني عند الطبراني (٧/ رقم ٦٧١٣). وكلها في أسانيدها مقال.

لكن ورد في الباب حديثان صحيحان: أولهما حديث جابر بن سمرة عند مسلم (٣٦٠)، وثانيهما حديث البراء بن عازب عند أبي داود (١٨٤) وغيره.

وانظر التلخيص الحبير (١/ ١١٥) ومجمع الزوائد (١/ ٢٥٠). وإرواء الغليل (رقم ١١٨).

الصفة الشرعية دون الوضوء الذي هو النظافة.

فخرج بقولنا: « ما دل بنفسه على معنى » المجملُ لأنه لا يدل على المعنى بنفسه.

وخرج بقولنا: « راجح » المؤولُ لأنه يدل على معنى مرجوح لولا القرينة.

وخرج بقولنا: « مع احتمال غيره » النصُّ الصريح لأنه لا يحتمل إلا معنى واحدًا.

العمل بالظاهر :

العمل بالظاهر واجب إلا بدليل يصرفه عن ظاهره، لأن هذه طريقة السلف، ولأنه أحوط وأبرأ للذمة، وأقوى في التعبد والانقياد.

تعريف المؤول:

المؤول لغةً: من الأوَّل وهو الرجوع.

واصطلاحًا: ما حُمل لفظه على المعنى المرجوح.

فخرج بقولنا: «على المعنى المرجوح» النصُّ والظاهر.

أما النص فلأنه لا يحتمل إلا معنى واحدًا، وأما الظاهر فلأنه محمول على المعنى الراجح.

والتأويل قسمان: صحيح مقبول، وفاسد مردود.

١- فالصحيح: ما دل عليه دليل صحيح كتأويل قوله تعالى: ﴿ **واسأل القرية** ﴾ [يوسف: ٨٢]، إلى معنى واسأل أهل القرية، لأن القرية نفسها لا يمكن توجيه السؤال إليها.

٢- والفاسد: ما ليس عليه دليل صحيح كتأويل المُعَطِّلة قوله تعالى: ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ [طه: ٥] إلى معنى استولى! والصواب أن معناه العلو والاستقرار من غير تكييف ولا تمثيل.

* * *

النسخ

تعريفه :

النسخ لغة: الإزالة والنقل.

واصطلاحًا: رَفْعُ حُكمِ دليلٍ شرعي أو لفظهِ بدليلٍ من الكتاب والسنة.

فالمراد بقولنا: « رفع حكم » أي تغييره من إيجاب إلى إباحة، أو من إباحة إلى تحريم مثلاً.

فخرج بذلك تخلُّف الحكم لفوات شرط أو وجود مانع، مثل أن يرتفع وجوب الزكاة لنقص النصاب، أو وجوب الصلاة لوجود الحيض، فلا يسمى ذلك نسخًا.

والمراد بقولنا: « أو لفظه »، لفظ الدليل الشرعي، لأن النسخ إما أن يكون للحكم دون اللفظ، أو بالعكس، أو لهما جميعًا كما سيأتي.

وخرج بقولنا: « بدليل من الكتـاب والسنة » ما عداهما من الأدلة كالإجماع والقياس فلا ينسخ بهما.

والنسخ جائز عقلاً وواقع شرعًا.

أما جـوازه عقلاً: فلأن الله بيـده الأمر وله الحكم لأنه الرب المالك، فله أن يشـرع لعـباده مـا تقـتضـيـه حكمتـه ورحمته، وهل يمنع العـقل أن يأمر المالك مملوكه بما أراد؟! ثم إن مقتـضى حكمة الله ورحمته بعبـاده أن يشرع لهم ما يعلم تعالى أن فيـه قيام مصالح دينـهم ودنياهم، والمصالح تختلف بحـسب الأحوال والأزمان؛ فـقد يكون الحكم في وقت أو حال أصلح للعباد، ويكون غيره في وقت أو حال أخرى أصلح، والله عليم حكيم.

وأما وقوعه شرعًا فلأدلة منها :

١- قوله تعالى: ﴿ ما نَنسخْ من آية أو نُنسهـا نأت بخيرٍ منها أو مثْلِها ﴾ [البقرة: ١٠٦].

٢- قوله تعالى: ﴿ **الآن خَفَّفَ الله عنكم** ﴾ [الأنفال: ٦٦].

﴿ **فالآن باشروهن** ﴾ [البقرة: ١٨٧]. **فإن هذا نص في تغيير الحكم السابق.**

٣- قوله ﷺ: «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[١]. فهذا نص في نسخ النهي عن زيارة القبور.

ما يمتنع نسخه:

١- الأخبار، لأن النسخ محله الحكم، ولأن نسخ أحد الخبرين يستلزم أن يكون أحدهما كذبًا، والكذب مستحيل في أخبار الله ورسوله؛ اللهم إلا أن يكون الحكم أتى بصورة الخبر فلا يمتنع نسخه كقوله تعالى: ﴿ **إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين** ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية، فإن هذا خبر معناه الأمر ولذا جاء نسخه في الآية التي بعدها وهي

(١) رواه مسلم (٩٧٧) بدون كلمة «كنت».

قوله تعالى: **﴿ الآن خَفَّف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفًا فإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مائتين ﴾** [الأنفال: ٦٦].

٢- الأحكام التي تكون مصلحة في كل زمان ومكان كالتوحيد وأصول الإيمان وأصول العبادات ومكارم الأخلاق من الصدق والعفاف والكرم والشجاعة ونحو ذلك فلا يمكن نسخ الأمر بها، وكذلك لا يمكن نسخ النهي عما هو قبيح في كل زمان ومكان كالشرك والكفر ومساوئ الأخلاق من الكذب والفجور والبخل والجبن ونحو ذلك، إذ الشرائع كلها لمصالح العباد ودفع المفاسد عنهم.

شروط النسخ :

يشترط للنسخ فيما يمكن نسخه شروط منها:

١- تعذر الجمع بين الدليلين، فإن أمكن الجمع فلا نسخ لإمكان العمل بكل منهما.

٢- العلم بتأخر الناسخ ويعلم ذلك إما بالنص، أو بخبر

الصحابي، أو بالتاريخ.

مثال ما علم تأخره بالنص: قوله ﷺ: « كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وأن الله قد حَرَّم ذلك إلى يوم القيامة »[١].

ومثال ما علم بخبر الصحابي: قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ « كان فيما أُنزل من القرآن عشرُ رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم نُسخن بخمس معلومات »[٢].

ومثال ما علم بالتاريخ قوله تعالى: ﴿ **الآن خفف الله عنكم** ﴾ [الأنفال: ٦٦] الآية، فقوله ﴿ **الآن** ﴾ يدل على تأخر هذا الحكم، وكذا لو ذُكر أن النبي ﷺ حكم بشيء قبل الهجرة ثم حكم بعدها بما يخالفه فالثاني ناسخ.

---

(١) رواه مسلم (١٤٠٦/ ٢١).

(٢) رواه مسلم (١٤٥٢).

٣- ثبوت الناسخ، واشترط الجمهور أن يكون أقوى من المنسـوخ فلا ينسخ المتـواتر عندهم بالآحاد وإن كـان ثابتًا، والأرجح أنه لا يشـترط أن يكون الناسخ أقـوى لأن محل النسخ الحكم ولا يشترط في ثبوته التواتر.

أقسام النسخ :

ينقسم النسخ باعتبار النص المنسوخ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما نُسخ حكمه وبقي لفظه، وهذا هو الكثير في القرآن.

مثاله: آيتا المصـابرة وهما قوله تعالى: ﴿ **إن يكن مـنكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين** ﴾ [الأنفال: ٦٥]. الآية، نسخ حكمها بقوله تعالى: ﴿ **الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضـعفًا فـإن يكن منكم مئـة صابـرة يغلبوا مـائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين** ﴾ [الأنفال: ٦٦].

و حِكمة نسخ الحكم دون اللفظ بقاء ثواب التلاوة، وتذكير الأمة بحكمة النسخ.

الثاني: ما نُسخ لفظه وبقي حُكمه كـآية الرجم فقد ثبت في الصحيحين [1] من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: « كان فيما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد الرجم في كتاب الله! فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء وقامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ».

وحكمة نسخ اللفظ دون الحكم اختبار الأمة في العمل

(١) البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١).

بما لا يجدون لفظه في القرآن وتحقيق إيمانهم بما أنزل الله تعالى عكس حال اليهود الذين حاولوا كتم نص الرجم في التوراة.

الثالث: ما نسخ حكمه ولفظه ـ كنسخ عشر الرضعات السابق في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

وينقسم النسخ **باعتبار الناسخ** أربعة أقسام :

الأول: نسخ القرآن بالقرآن: ومثاله آيتا المصابرة.

الثاني: نسخ القرآن بالسنة: ولم أجد له مثالاً سليمًا.

الثالث: نسخ السنة بالقرآن: ومثاله نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى: ﴿ **فولِّ وجهَك شَطْرَ المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره** ﴾ [البقرة: ١٤٤].

الرابع: نسخ السنة بالسنة، ومثاله قوله ﷺ: « كنت نهيتكم عن النَّبيذ في الأوعية فاشربوا فيما شئتم ولا تشربوا

مُسْكِرًا »[1].

حكمة النسخ:

للنسخ حِكَم متعددة منها :

١- مراعاة مصالح العباد بتشريع ما هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم.

٢- التطور في التشريع حتى يبلغ الكمال.

٣- اختبار المكلَّفين باستعدادهم لقبول التحوّل من حكم إلى آخر ورضاهم بذلك.

٤- اختبار المكلَّفين بقيامهم بوظيفة الشكر إذا كان النسخ إلى أخف، ووظيفة الصبر إذا كان النسخ إلى أثقل.

---

(١) مسلم ـ بمعناه ـ عن بريدة في الأشربة (٩٧٧/ ٦٣).

الأخبار

تعريف الخبر:

الخبر لغة: النبأ.

والمراد به هنا: ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.

وقد سبق الكلام على أحكام كثيرة من القول.

وأما الفعل فإن فعله ﷺ، أنواع:

الأول: ما فـعله بمقتضى الجِبِلَّة كـالأكل والشرب والنوم فلا حكم له في ذاته، ولـكن قد يكون مأمـورًا به أو منهيًا عنه لسبب، وقد يكون له صفة مطلوبة كالأكل باليمين، أو منهي عنها كالأكل بالشمال.

الثاني: ما فعـله بحسب العادة كصفة اللبـاس فمباح في حد ذاته، وقد يكون مأمورًا به أو منهيًا عنه لسبب .

الثالث: ما فعله على وجه الخصوصية فيكون مختصًا به كالوصال في الصوم والنكاح بالهبة.

ولا يحكم بالخصوصية إلا بدليل لأن الأصل التأسِّي به.

الرابع: ما فعله تعبدًا فواجب عليه حتى يحصل البلاغ لوجوب التبليغ عليه، ثم يكون مندوبًا في حقه وحقنا على أصح الأقوال، وذلك لأن فِعلَه تعبدًا يدل على مشروعيته والأصل عدم العقاب على الترك فيكون مشروعًا لا عقاب في تركه وهذا حقيقة المندوب.

مثال ذلك: حديث عائشة أنها سُئلت بأي شيء كان النبي ﷺ يبدأ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك [1]. فليس في السواك عند دخول البيت إلا مجرد الفعل فيكون مندوبًا.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣).

ومثال آخر: كان النبي ﷺ يخلل لحيته في الوضوء [١].

فتخليل اللحيـة ليس داخلاً في غَسْل الوجه حتى يكون بيانًا لمجمل وإنما هو فعل مجرد فيكون مندوبًا.

الخامس: مـا فعله بيـانًا لمجمل من نصـوص الكتاب أو السنة فـواجب عليه حـتى يحـصل البيـان لوجوب التـبليغ عليه، ثم يكون له حكم ذلك النص المبين في حـقه وحقنا فإن كان واجبًا كان ذلك الفعل واجبًا، وإن كان مندوبًا كان ذلك الفعل مندوبًا.

مثال الواجب: أفـعال الصلاة الواجبة التـي فعلها النبي ﷺ بيانًا لمجمل قوله تعالى: ﴿ **وأقيموا الصلاة** ﴾ [البقرة: ٤٣].

ومثال المندوب: صلاته ﷺ ركـعتين خلف المقام بعد أن

---

(١) التـرمذي (٣٢) وابن مـاجه (٤٣٠) وغيـرهما عن عثـمان، وعند أبي داود (٥٦) نحوه من حديث أنس ـ وانظر الإرواء (٩٢).

فرغ من الطواف [١] بيانًا لقوله تعالى: ﴿ **واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى** ﴾ [البقرة: ١٢٥] حيث تقدم ﷺ إلى مقام إبراهيم وهو يتلو هذه الآية، والركعتان خلف المقام سنة.

وأما تقريره ﷺ على الشيء فهو دليل على جوازه على الوجه الذي أقره قولاً كان أم فعلاً.

مثال إقراره على القول: إقراره الجارية التي سألها أين الله؟ قالت: في السماء [٢].

ومثال إقراره على الفعل: إقراره صاحب السرية الذي كان يقرأ لأصحابه فيختم بقل هو الله أحد، فقال النبي ﷺ: « سلوه لأي شيء كان يصنع ذلك». فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأها، فقال النبي ﷺ:

---

(١) مسلم في حديث جابر (١٢١٨).

(٢) مسلم (٥٣٧).

«أخبروه أن الله يحبه » [١].

ومثـال آخر: إقراره الحبـشة يلعبون في المسـجد [٢] من أجل التأليف على الإسلام.

فأما مـا وقع في عهده ولم يعلم به فـإنه لا يُنسب إليه، ولكنه حجة لإقرار الله له، ولذلك استدل الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ على جواز العزل بإقرار الله لهم عليه. قال جابر ـ رضي الله عنه ـ « كنا نعزل والقرآن ينزل » متفق عليه. زاد مسلم قال سفيان: « ولو كان شيئًا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن » [٣].

ويدل على أن إقـرار الله حجـة أن الأفعـال المنكرة التي كان المنافقون يخفونها يبينها الله تعالى وينكرها عليهم، فدل على أن ما سكت الله عنه فهو جائز.

---

(١) متفق عليه: البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

(٢) متفق عليه: البخاري (٤٥٤)، ومسلم (٨٩٢).

(٣) متفق عليه: البخاري (٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠).

أقسام الخبر باعتبار من يضاف إليه :

ينقسم الخبر باعتبار من يضاف إليه إلى ثلاثة أقسام: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

١ - **فالمرفوع**: ما أُضيف إلى النبي ﷺ حقيقة أو حُكمًا.

فالمرفوع حقيقة: قول النبي ﷺ وفعله وإقراره.

والمرفوع حكمًا: ما أضيف إلى سنته أو عهده أو نحو ذلك مما لا يدل على مباشرته إياه.

ومنه قول الصحابي أُمرنا أو نُهينا أو نحوهما كقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: « أُمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض » [١]. وقول أم عطية: « نُهينا عن اتباع الجنائز ولم يُعزَم علينا » [٢].

٢- **والموقوف**: ما أُضيف إلى الصحابي ولم يثبت له حكم الرفع.

---

(١) متفق عليه. البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨).

(٢) متفق عليه. البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).

وهو حـجة على القـول الراجح إلا أن يخـالف نصًا أو قـول صحـابي آخـر، فإن خـالف نصًا أُخـذ بالنص، وإن خالف قولَ صحابي آخر أُخذ بالراجح منهما.

والصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك.

٣- **والمقطوع**: ما أُضيف إلى التابعي فمن بعده.

والتـابعي: من اجتـمع بالصحـابي مؤمنًا بالـرسول ﷺ ومات على ذلك.

أقسام الخبر باعتبار طرقه:

ينقسم الخبر باعتبار طرقه إلى متواتر وآحاد:

١- **فالمتواتر**: ما رواه جـماعـة كثيـرون، يستـحيل في العادة أن يتواطئوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.

مثاله: قوله ﷺ: «مَنْ كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

٢- **والآحاد**: ما سـوى المتواتر، وهو من حـيث الرتبة

(١) متواتر. راجع نظم المتناثر من الحديث المتواتر (رقم ٢).

ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

فالصحيح: ما نقلــه عَدل، تام الضبط، بسند مـتصل، وخلا من الشذوذ والعلة القادحة.

والحسن: ما نقله عدل، خفـيف الضبط، بسند متصل، وخلا من الشذوذ والعلة القادحة.

ويصل إلى درجـة الصحـيح إذا تعـددت طرقه ويســمى (صحيحًا لغيره).

والضعيف ما خلا من شرط الصحيح والحسن.

ويصل إلى درجـة الحسن إذا تعـددت طرقه على وجـه يجبر بعضها بعضًا ويسمى (حسنًا لغيره).

وكل هذه الأقسام حـجة سوى الضعيـف فليس بحجة، لكن لا بأس بذكره في الشواهد ونحوها.

صيغ الأداء:

للحديث تحمّل وأداء.

فالتحمل: أخذ الحديث عن الغير.

والأداء: إبلاغ الحديث إلى الغير.

وللأداء صيغ منها :

١- حدثني: لمن قرأ عليه الشيخ.

٢- أخبرني: لمن قرأ عليه الشيخ أو قرأ هو على الشيخ.

٣- أخبرني إجازة، أو أجاز لي: لمن روى بالإجازة دون القراءة.

والإجازة: إذنه للتلميذ أن يروي عنه ما رواه؛ وإن لم يكن بطريق القراءة.

٤- العنعنة وهي: رواية الحديث بلفظ « عن ».

وحكمها الاتصال إلا من معروف بالتدليس فلا يُحكم فيها بالاتصال؛ إلا أن يُصرِّح بالتحديث.

هذا وللبحث في الحديث ورواته أنواع كثيرة في علم المصطلح وفيما أشرنا إليه كفاية إن شاء الله تعالى [1].

---

(١) للشيخ حفظه الله رسالة مستقلة في علم المصطلح.

الإجماع

تعريفه:

الإجماع لغة: العزم والاتفاق.

واصطلاحًا: اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعي.

فخرج بقولنا: «اتفاق» وجود خلاف ولو من واحد فلا ينعقد معه الإجماع.

وخرج بقولنا: «مجتهدي» العوام والمقلدون، فلا يعتبر وفاقهم ولا خلافهم.

وخرج بقولنا: «هذه الأمة» إجماع غيرها فلا يعتبر.

وخرج بقولنا «بعد النبي ﷺ»، اتفاقهم في عهد النبي ﷺ فلا يعتبر إجماعًا من حيث كونه دليلاً، لأن الدليل حصل بسنة النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ولذلك

إذا قال الصحابي: كنا نفعل أو كـانوا يفعلون كذا على عهد النبي ﷺ كان مرفوعًا حُكمًا لا نقلاً للإجماع.

وخرج بقولنا: « على حكم شرعي » اتفاقهم على حكم عقلي أو عـادي فلا مدخل له هنا، إذ البحث في الإجـماع كدليل من أدلة الشرع.

والإجماع حجة لأدلة منها :

١- قوله تعالى: ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهـداء على الناس** ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فقوله: ﴿**شهداء على الناس**﴾ يشـمل الشـــهـادة على أعـمـالهـم وعلى أحكام أعمالهم، والشهيد قوله مقبول.

٢- قولـه تـعالـى: ﴿ **فـإن تنـازعـتم في شـــيء فـردوه إلـى الله والرسـول** ﴾ [النساء: ٥٩]. دل على أن مـا اتفـقـوا عليـه حق.

٣- قوله ﷺ: « **لا تجتمع أمتي على ضلالة** »[1]

٤- أن نقول: إجماع الأمة على شيء إما أن يكون حقًا وإما أن يكون باطلاً، فإن كان حقًا فهو حجة، وإن كان باطلاً فكيف يجوز أن تجمع هذه الأمة التي هي أكرم الأمم على الله منذ عهد نبيها إلى قيام الساعة على أمر باطل لا يرضى به الله؟! هذا من أكبر المحال.

أنواع الإجماع:

الإجماع نوعان: قَطْعي، وظني.

١- **فالقطعي**: ما يُعلم وقوعه من الأمة بالضرورة

(١) ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس، وقد ورد عن جمع من الصحابة ولا يخلو طريق منها من مقال، لكنها تعتضد ببعض، و ورد موقوفا عن ا بن مسعود بسند صحيح، ويشهد له حديث معاوية « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين . . . » وانظر التلخيص الحبير (٣/ ١٤١)، وكشف الخفاء (٢/ ٣٥٠)، والصحيحة (١٣٣١).

كالإجـماع على وجوب الصلوات الخـمس، وتحريم الزنى، وهذا النوع لا أحـد ينكر ثبـوته ولا كـونه حجـة، ويكفـر مخالفه إذا كان ممن لا يجهله.

٢- **والظني**: ما لا يعلـم إلا بالتتبع والاسـتقـراء، وقد اختلف العلماء في إمـكان ثبوته، وأرجح الأقوال في ذلك رأي شـيخ الإسـلام ابن تيمـيـة حـيث قـال في العقـيـدة الواسطية: « والإجـماع الذي ينضبط ما كـان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة » ا.هـ

واعلم أن الأمـــة لا يمكن أن تُجْمِع على خـــلاف دليل صحيح صريح غيـر منسوخ، فإنها لا تُجمع إلا على حق، وإذا رأيت إجماعًا تظنه مخـالفًا لذلك فانظر: فإما أن يكون الدليل غـير صحـيح، أو غيـرصريح، أو منسـوخًا، أو في المسألة خلاف لم تعلمه.

شروط الإجماع:

للإجماع شروط منها:

١- أن يثبت بطريق صحيح: بأن يكون إما مشهوراً بين العلماء، أو ناقله ثقة واسع الاطلاع.

٢- ألا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك فلا إجماع، لأن الأقوال لا تبطل بموت قائليها.

فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق وإنما يمنع من حدوث خلاف. هذا هو القول الراجح لقوة مأخذه، وقيل: لا يشترط ذلك، فيصح أن ينعقد في العصر الثاني على أحد الأقوال السابقة، ويكون حجة على مَنْ بعده.

ولا يشترط على رأي الجمهور انقراض عصر المجمعين، فينعقد الإجماع من أهله بمجرد اتفاقهم، ولا يجوز لهم ولا لغيرهم مخالفته بعد، لأن الأدلة على أن الإجماع حجة ليس فيها اشتراط انقراض العصر، ولأن الإجماع حصل

ساعة اتفاقهم، فما الذي يرفعه؟

وإذا قال بعض المجـتهديـن قولاً أو فعل فـعلاً واشتـهر ذلك بين أهل الاجتهاد ولم ينكروه مع قدرتهم على الإنكار فقـيل: يكون إجمـاعًا. وقيل: يكون حـجة لا إجـماعًا. وقيل: ليس بإجـماع ولا حجـة. وقيل: إن انقرضـوا قبل الإنكار فهو إجـماع، لأن استمـرار سكوتهم إلى الانقراض مع قدرتهم على الإنكار دليل على موافـقتهم. وهذا أقرب الأقوال.

* * *

القياس

تعريفه:

القياس لغة: التقدير والمساواة.

واصطلاحًا: تسوية فرع بأصل في حكم لِعِلَّةٍ جامعة بينهما.

فالفرع: المَقِيس.

والأصل: المَقِيس عليه.

والحكم: ما اقتضاه الدليل الشرعي من وجوب، أو تحريم، أو صحة، أو فساد، أو غيرها.

والعلة: المعنى الذي ثبت بسببه حكم الأصل.

وهذه الأربعةُ أركانُ القياس، والقياس أحد الأدلة التي تثبت بها الأحكام الشرعية

وقد دل على اعتباره دليلاً شرعيًا الكتابُ والسنة وأقوال الصحابة.

فمن أدلة الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿**الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان**﴾ [الشورى:١٧] والميزان ما توزن به الأمور ويقايس به بينها.

٢- قوله تعالى: ﴿ **كما بدأنا أول خلق نعيده** ﴾ [الأنبياء:١٠٤] ﴿ **واللهُ الذي أرسل الرياح فتثير سحابًا فسقناه إلى بلد ميِّت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور** ﴾ [فاطر:٩].

فشَبَّه الله تعالى إعادة الخلق بابتدائه، وشبه إحياء الأموات بإحياء الأرض وهذا هو القياس.

ومن أدلة السنة:

١- قوله ﷺ لمن سألته عن الصيام عن أمها بعد موتها: «أرأيتِ لو كان على أُمِّك دَيْنٌ فقضيتِه أكان يُؤدِّى ذلك عنها» قالت: نعم. قال: «فصومي عن أمك»[1]

٢- أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ولد

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس: البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨/١٥٦).

لي غـلام أسود، فـقال: «هل لك من إبل؟» قـال: نعم. قال: «ما ألوانها؟» قال: حُمْر. قال: «هل فيها من أورَق؟» قـال: نعم. قـال: «فـأنَّى ذلك؟» قـال: لعله نَزَعَه عِرْق. قال: «فلعل ابنك هذا نَزَعه عِرْق» [١].

وهكذا جـميع الأمـثال الواردة في الكتـاب والسنة دليل على القياس لما فيها من اعتبار الشيء بنظيره.

ومن أقوال الصحابة: ما جـاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري في القضاء قال: ثم الفَهْمَ الفَهْمَ فيـما أدلى عليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قـايس الأمور عندك، واعرف الأمـثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق [٢].

قال ابن القيِّم: وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول.

---

(١) متفق عليه. البخاري (٧٣١٤)، ومسلم (١٥٠٠).

(٢) الدارقطني ٤/٢٠٧.

وحكى المُزَني أن الفقهاء في عصر الصحابة إلى يومه أجمعوا على أن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل، واستعملوا المقاييس في الفقه في جميع الأحكام.

شروط القياس :

للقياس شروط منها:

١ - أن لا يصادم دليلاً أقوى منه، فلا اعتبار بقياس يصادم النص أو الإجماع أو أقوال الصحابة - إذا قلنا قول الصحابي حجة - ويسمى القياس المصادم لما ذُكر (فاسد الاعتبار).

مثاله: أن يقال يصح أن تُزَوِّج المرأةُ الرشيدة نفسَها بغير وَلِيّ قياسًا على صحة بيعها مالها بغير ولي.

فهذا قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النص وهو قوله ﷺ: « لا نكاح إلا بولي » (١).

---

(١) أخرجه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى، وورد أيضا من حديث ابن عباس وجابر وأبي هريرة - وانظر الإرواء (١٨٣٩).

٢- أن يكون حكم الأصل ثابتًا بنص أو إجماع، فإن كان ثابتًا بقياس لم يصح القياس عليه، وإنما يقاس على الأصل الأول لأن الرجوع إليه أَوْلَى، ولأن قياس الفرع عليه الذي جُعل أصلاً قد يكون غير صحيح، ولأن القياس على الفرع ثم الفرع على الأصل تطويل بلا فائدة.

مثال ذلك: أن يقال يجري الربا في الذرة قياسًا على الرز ويجري في الرز قياسًا على البُرّ، فالقياس هكذا غير صحيح، ولكن يقال يجري الربا في الذرة قياسًا علي البُرّ، ليقاس على أصل ثابت بنص.

٣- أن يكون لحكم الأصل عِلّة معلومة ليمكن الجمع بين الأصل والفرع فيها، فإن كان حكم الأصل تعبديًا محضًا لم يصح القياس عليه.

مثال ذلك: أن يقال: لحم النعّامة ينقض الوضوء قياسًا على لحم البَعِير لمشابهتها له، فيقال: هذا القياس غير

صحيح، لأن حكم الأصل ليـس له عِلّة معلومة، وإنما هو تعبدي محض على المشهور.

٤- أن تكون العِلّة مشـتملة على مـعنى مناسب للحكم يُعلم من قواعد الشرع اعتباره؛ كالإسكار في الخمر.

فـإن كان المعنى وصـفًا طردِيًا لا مناسـبـة فيـه لم يصح التعليل به كالسواد والبياض مثلاً.

مثـال ذلك: حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهـما ـ أن بَريرة خُيِّرت على زوجهـا حين عَتقت، قال: وكان زوجـها عبدًا أسود [1]. فقـوله « أسود » وصف طردي لا مناسـبة فيه للحكم، ولذلك يثبت الخيـار للأمة إذا عتقت تحت عبد وإن كان أبيض، ولا يثبت لها إذا عتقت تحت حر وإن كان أسود.

---

(١) البخاري (٥٢٨٢).

٥- أن تكون العلة موجودة في الفرع كوجودها في الأصل، كالإيذاء في ضرب الوالدين المقيس على التأفيف، فإن لم تكن العلة موجودة في الفرع لم يصح القياس.

مثال ذلك: أن يقال العلة في تحريم الربا في البُرّ كونه مكِيلاً، ثم يقال يجري الربا في التفاح قياسًا على البُرّ، فهذا القياس غير صحيح، لأن العلة غير موجودة في الفرع إذ التفاح غير مكِيل.

أقسام القياس:

ينقسم القياس إلى جَلِيّ وخَفِيّ.

١- **فالجلي**: ما ثبت علته بنص أو إجماع، أو كان مقطوعًا فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع.

مثال ما ثبتت علته بالنص: قياس المنع من الاستجمار بالدم النجس الجاف على المنع من الاستجمار بالرَّوْثَة، فإن علة حكم الأصل ثابتة بالنص حيث أتى ابن مسعود

ـ رضي الله عنه ـ إلى النبي ﷺ بحَجَريـن ورَوْثة ليسـتنجي بهنّ، فـأخـذ الحـجـرينِ وألقى الروثة، وقـال: «هذا رِكس»[1]، والركس: النجس.

ومثال ما ثبتت علته بالإجماع: نهي النبي ﷺ أن يقضي القاضي وهو غـضبان [2]، فقـياس منع الحاقن من القـضاء على منع الغـضبـان منه من القـيـاس الجلي، لثبـوت علة الأصل بالإجماع؛ وهي تشويش الفكر وانشغال القلب.

ومـثال مـا كان مـقطوعًا فـيه بنفي الفـارق بين الأصل والفرع: قيـاس تحريم إتلاف مال اليتـيم باللّبس على تحريم إتلافه بالأكل للقطع بنفي الفارق بينهما.

٢- **والخفي**: ما ثبتت علته باستنباط ولم يُقطع فيه بنفي

(١) رواه البخاري (١٥٦).

(٢) متفق عليه من حديث أبي بكرة. البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧).

الفارق بين الأصل والفرع.

مثاله: قياس الأُشنان على البُرّ في تحريم الربا بجامع الكَيل، فإن التعليل بالكيل لم يثبت بنص ولا إجماع، ولم يقطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع؛ إذ من الجائز أن يفرق بينهما بأن البر مطعوم بخلاف الأشنان.

قياس الشَّبَه:

ومن القياس ما يسمى: بـ (قياس الشبه) وهو أن يتردد فرع بين أصلين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبهًا به.

مثال ذلك: العبد هل يملك بالتمليك قياسًا على الحر أو لا يملك قياسًا على البَهيمة؟

إذا نظرنا إلى هذين الأصلين الحر والبهيمة وجدنا أن العبد متردد بينهما! فمن حيث أنه إنسان عاقل يُثاب ويُعاقب

وينكح ويطلق يـشبـه الحـر، ومن حـيث أنه يُبـاع ويرهن ويوقف ويوهب ويورث ولا يودع ويضمن بالقيمة ويُتصرف فيه يشبــه البهيمة! وقد وجدنا أنه مــن حيث التصرف المالي أكثر شبهًا بالبهيمة فيلحق بها !.

وهذا القـسم من القـيـاس ضـعـيف إذ لـيس بينه وبين الأصل علة مناسبة سوى أنه يشبهه في أكثر الأحكام مع أنه ينازعه أصل آخر.

قياس العكس :

ومن القيــاس ما يسمى بـ (قيـاس العكس) وهو: إثبات نقيض حكم الأصل للفرع لوجود نقيض علة حكم الأصل فيه.

ومثلوا لذلك بـقوله ﷺ: « وفي بُضْع أحدِكم صـدقة» قـالوا: يا رسول الله أيأتي أحـدنا شـهوته ويكون له فـيهـا أجر؟! قال: « أرأيتم لو وضعهـا في حرام أكان عليه وِزْر؟

فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر »[1].

فأثبت النبي ﷺ للفرع وهو الوطء الحلال نقيض حكم الأصل وهو الوطء الحرام لوجود نقيض علة حكم الأصل فيه، أثبت للفرع أجرًا لأنه وطء حلال كما أن في الأصل وزرًا لأنه وطء حرام.

* * *

(١) مسلم (٧٢٠) و (١٠٠٦).

التعارض

تعريفه :

التعارض لغة : التقابل والتمانع.

واصطلاحًا: تقابل الدليلين بحيث يخالف أحدهما الآخر.

وأقسام التعارض أربعة :

القسم الأول: أن يكون بـين دليلين عـــامّين وله أربع حالات:

١- أن يمكن الجمع بينهما بحـيث يُحمل كل منهما على حال لا يناقض الآخر فيها فيجب الجمع.

مثال ذلك: قوله تعـالى لنبيه ﷺ: ﴿ **وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم** ﴾ [الشورى: ٥٢]. وقوله: ﴿ **إنك لا تهـدي من أحببتَ** ﴾ [القصص: ٥٦]. والجمع بينهما أن الآية الأولى يُراد بها هداية الدلالة إلى الحق وهذه ثابتة للرسول ﷺ.

والآية الثانية يراد بها هداية التوفيق للعمل وهذه بيد الله تعالى لا يملكها الرسول ﷺ ولا غيره.

٢- فإن لم يمكن الجمع فالمتأخر ناسخ إنْ عُلم التاريخ، فيُعمل به دون الأول.

ومثال ذلك: قوله تعالى في الصيام: ﴿ **فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم** ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فهذه الآية تفيد التخيير بين الإطعام والصيام مع ترجيح الصيام. وقوله تعالى: ﴿ **فمن شَهِدَ منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضًا أو على سفر فعدة من أيام أخر** ﴾ [البقرة: ١٨٥]. تفيد تعيين الصيام أداءً في حق غير المريض والمسافر، وقضاءً في حقهما، لكنها متأخرة عن الأولى فتكون ناسخةً لها كما يدل على ذلك حديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما [١].

(١) البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥)، وانظر تفسير النسائي (٣٧).

٣- فـإن لم يُعلم التـاريخ عُمل بالراجح إن كـان هناك مُرَجِّح.

مثال ذلك: قوله ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَه فـليتوضأ»[١]. وسـئل ﷺ، عن الرجل يمس ذكره أعليـه الوضوء؟ قـال: «لا. إنما هو بَضـعَةٌ مِنك»[٢]. فيُرجَّح الأول لأنـه أحوَط ولأنه أكثر طُرقًا، ومُصحِّحـوه أكثر، ولأنه ناقل عن الأصل ففيه زيادة علم.

٤- فإن لم يوجد مُرجِّح وجب الـتوقف، ولا يوجد له مثال صحيح.

القسم الثاني: أن يكون التعـارض بين خاصَّين فله أربع

(١) رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان من حديث بسرة، وقد ورد عن جمع من الصحابة، وانظر الإرواء (١١٦، ١١٧).

(٢) رواه الخمسـة وصححه ابن حبـان من حديث طلق بن علي، وانظر المشكاة (٣٢٠).

حالات أيضًا :

١- أن يمكن الجمع بينهما فيجب الجمع.

مثاله: حديث جابر - رضى الله عنه - في صفة حَجِّ النبي ﷺ أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم النَّحر بمكة [١]. وحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ صلاها بمِنى [٢].

فيجمع بينهما بأنه صلاها بمكة، ولما خرج إلى منى أعادها بمن فيها من أصحابه.

٢- فإن لم يمكن الجمع فالثاني ناسخ إن عُلم التاريخ.

مثاله: قوله تعالى: **﴿ يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيتَ أُجورَهن وما ملكت يمينُك مما أفاء الله**

---

(١) مسلم في آخر حديثه الطويل (١٢١٨).

(٢) مسلم (١٣٠٨).

عليك وبنات عمِّك وبنات عماتك ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. الآية.

وقوله ﴿ **لا يَحلُّ لك النساء مِن بَعْدُ ولا أن تَبَدَّل بهن من أزواج ولو أعجبك حُسنهنّ** ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. فالثانية ناسخة للأولى على أحد الأقوال.

٣- فإن لم يمكن النسخ عُمل بالراجح إن كان هناك مرجِّح.

مثاله: حديث مَيمُونة أن النبي ﷺ تزوجها وهو حَلال[1].

وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو مُحرِم [2].

فالراجح الأول، لأن ميمونة صاحبة القصة فهي أدرى بها، ولأن حديثها مؤيَّد بحديث أبي رافع - رضي الله عنه -

---

(١) مسلم (١٤١١).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال، قال: وكنتُ الرسول بينهما [١].

٤- فإن لم يوجد مرجح وجب التوقف، ولا يوجد له مثال صحيح.

القسم الثالث: أن يكون التعارض بين عام وخاص، فيُخَصَّص العام بالخاص.

مثاله: قوله ﷺ: « فيما سقت السماءُ العُشر » [٢]. وقوله: « ليس فيما دون خمسة أوسُقٍ صدقة » [٣]. فيخصص الأول بالثاني، ولا تجب الزكاة إلا فيما بلغ خمسة أوسق.

القسم الرابع: أن يكون التعارض بين نصين أحدهما

---

(١) أحمد (٦/ ٣٩٣)، والترمذي (٨٤١)، وفي سنده مقال. وانظر الإرواء (١٨٤٩).

(٣،٢) سبق تخريجهما ص ٥٨

أعم من الآخـــر من وجـه وأخص من وجـــه، فله ثلاث حالات:

١- أن يقوم دليل على تخصيص عـموم أحدهما بالآخر فيُخَصَّص به.

مثاله: قـوله تعالى: ﴿ **والذين يُتـوفَّون مـنكم ويذرون أزواجًا يتـربصن بأنفسـهن أربعـةَ أشهـر وعشـرًا** ﴾ [البـقرة: ٢٣٤]. وقوله: ﴿ **وأولات الأحـمـال أجلُهن أن يضعـن حملَهن** ﴾ [الطلاق: ٤]. فـالأولى خاصـة في المتوفَّى عنهـا عامة في الحامـل وغيرها، والثانية خاصة فـي الحامل عامة في المتوفَّى عـنها وغيـرها، لكن دل الدليل على تخـصيص عموم الأولى بالثانية، وذلك أن سُبيعة الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بليال، فأذن لها النبي ﷺ أن تتزوج [١].

---

(١) متـفق عليه من حديث ابن عـباس. البـخاري (٤٩٠٩)، ومسلم (١٤٨٥)، وانظر تفسير النسائي (٦٢٦).

وعلى هذا فتكون عدة الحامل إلى وضع الحمل سواء كانت مُتوفًّى عنها أم غيرها.

٢- وإن لم يقم دليل على تخصيص عموم أحدهما بالآخر عمل بالراجح.

مثال ذلك: قوله ﷺ: « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين »[١]. وقوله: « لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس »[٢].

فالأول خاص في تحية المسجد عام في الوقت، والثاني خاص في الوقت عام في الصلاة يشمل تحية المسجد وغيرها، لكن الراجح تخصيص عموم الثاني بالأول فتجوز

---

(١) متفق عليه من حديث أبي قتادة. البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤).

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

تحية المسجد في الأوقات المنهي عن عموم الصلاة فيها، وإنما رجّحنا ذلك لأن تخصيص عــموم الثاني قد ثبت بغيــر تحية المسجد كقضاء المفروضة وإعادة الجماعة فضَعُفَ عمومه.

٣- وإن لم يقم دليل ولا مــرجِّح لتــخــصيــص عمــوم أحدهما بالثانــي وجب العمل بكل منهما فيمــا لا يتعارضان فيه، والتوقف في الصورة التي يتعارضان فيها.

لكن لا يمكن التــعـــارض بين النصــوص في نفس الأمــر على وجه لا يمكن فيه الجمع ولا النسخ ولا الترجيح، لأن النصوص لا تتناقض، والرســول ﷺ قد بيَّن وبلَّغ لكن قد يقع ذلك بحسب نظر المجتهد لقصوره، والله أعلم.

* * *

الترتيب بين الأدلة

إذا اتفقت الأدلة السابقة (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) على حكم، أو انفرد أحدها من غير معارض وجب إثباته، وإن تعارضت وأمكن الجمع وجب الجمع، وإن لم يمكن الجمع عُمل بالنسخ إن تمت شروطه.

وإن لم يمكن النسخ وجب الترجيح، فيرجح من الكتاب والسنة:

النص على الظاهر.

والظاهر على المؤول.

والمنطوق على المفهوم.

والمثبت على النافي.

والناقل عن الأصل على المبقي عليه، لأن مع الناقل زيادة علم.

والعـام المحفـوظ (وهو الذي لم يُخـصَّص) على غيـر المحفوظ.

وما كانت صفات القبول فيه أكثر على ما دونه.

وصاحب القصة على غيره.

ويقدَّم من الإجماع : القطعي على الظني.

ويقدم من القياس: الجلي على الخفي.

* * *

المفتي والمستفتي

المفتي: هو المخبر عن حكم شرعي.

والمستفتي: هو السائل عن حكم شرعي.

شروط الفتوى:

يشترط لجواز الفتوى شروط منها:

١- أن يكون المفتي عارفًا بالحكم يقينًا أو ظنًا راجحًا، وإلا وجب عليه التوقف.

٢- أن يتصور السؤال تصورًا تامًا ليتمكن من الحكم عليه، فإن الحكم على الشيء فَرع عن تصوره.

فإذا أشكل عليه معنى كلام المستفتي سأله عنه، وإن كان يحتاج إلى تفصيل استفصله أو ذكر التفصيل في الجواب، فإذا سئل عن امرئ هلك عن بنت وأخ وعم شقيق فليسأل عن الأخ هل هو لأم أو لا؟ أو يفصِّل في الجواب: فإن

كان لأم فلا شيء له، والباقي بعد فرض البنت للعم، وإن كان لغير أم فالباقي بعد فرض البنت له ولا شيء للعم.

٣- أن يكون هادىء البال ليتمكن من تصور المسألة وتطبيقها على الأدلة الشرعية فلا يفتي حال انشغال فكره بغضب أو هَمّ أو ملل أو غيرها.

ويشترط لوجوب الفتوى شروط منها:

١- وقوع الحادثة المسؤول عنها، فإن لم تكن واقعة لم تجب الفتوى لعدم الضرورة، إلا أن يكون قصد السائل التعلم فإنه لا يجوز كتم العلم بل يجيب عنه متى سئل بكل حال.

٢- ألا يعلم من حال السائل أن قصده التعنت أو تتبع الرخص أو ضرب آراء العلماء بعضها ببعض، أو غير ذلك من المقاصد السيئة، فإن علم ذلك من حال السائل لم تجب الفتوى.

٣- ألا يترتب على الفتوى ما هو أكثر منها ضررًا، فإن

ترتب عليها ذلك وجب الإمساك عنهـا دفعًا لأشد المفسدتين بأخفهما.

ما يلزم المستفتي :

يلزم المستفتي أمران:

الأول: أن يريد باستفتائه الحق والعمل به، لا تتبع الرخص وإفحام المفتي وغير ذلك من المقاصد السيئة.

الثاني: ألا يستفتي إلا من يعلم أو يغلب على ظنه أنه أهل للفتوى. وينبغي أن يختار أوثق المفتين علمًا وورعًا، وقيل: يجب ذلك.

* * *

الاجتهاد

تعريفه:

الاجتهاد لغة: بذل الجهد لإدراك أمر شاق.

واصطلاحًا: بذل الجهد لإدراك حكم شرعي.

والمجتهد: مَن بذل جهده لذلك.

شروط الاجتهاد :

للاجتهاد شروط منها :

١- أن يعلم من الأدلة الشرعية ما يحتاج إليه في اجتهاده كآيات الأحكام وأحاديثها.

٢- أن يعرف ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه كمعرفة الإسناد ورجاله وغير ذلك.

٣- أن يعرف الناسخ والمنسوخ، ومواقع الإجماع، حتى لا يحكم بمنسوخ أو مخالف للإجماع.

٤- أن يعرف من الأدلة ما يختلف به الحكم من تخصيص أو تقييد أو نحوه، حتى لا يحكم بما يخالف ذلك.

٥- أن يعرف من اللغة وأصول الفقه ما يتعلق بدلالات الألفاظ كالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبيَّن، ونحو ذلك، ليحكم بما تقتضيه تلك الدلالات.

٦- أن يكون عنده قدرة يتمكن بها من استنباط الأحكام من أدلتها. والاجتهاد قد يتجزأ فيكون في باب واحد من أبواب العلم أو في مسألة من مسائله.

ما يلزم المجتهد :

يلزم المجتهد أن يبذل جهده في معرفة الحق ثم يحكم بما ظهر له، فإن أصاب فله أجران: أجر على اجتهاده وأجر على إصابة الحق، لأن في إصابة الحق إظهارًا له وعملاً به، وإن أخطأ فله أجر واحد والخطأ مغفور له لقوله ﷺ: « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا

حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »[1].

وإن لم يظهـر له الحكـم وجب عليـه التـوقف، وجـاز التقليد حينئذ للضرورة.

* * *

(١) متفق عليه من حديث عـمرو بن العـاص. البخـاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

التقليد

تعريفه:

التقليد لغة: وضع الشيء في العنق محيطًا به كالقِلادة.

واصطلاحًا: اتباع من ليس قوله حجة.

فخرج بقولنا: «من ليس قوله حجة» اتباع النبي ﷺ واتباع أهل الإجماع، واتباع الصحابي - إذا قلنا أن قوله حجة - فلا يسمى اتباع شيء من ذلك تقليدًا، لأنه اتباع للحجة لكن قد يسمى تقليدًا على وجه المجاز والتوسع.

مواضع التقليد:

يكون التقليد في موضعين :

الأول: أن يكون المقلد عاميًا لا يستطيع معرفة الحكم بنفسه ففرضه التقليد لقوله تعالى: ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [النحل: ٤٣]. ويقلد أفضل من يجده علمًا

وورعًا فإن تساوى عنده اثنان خُيِّر بينهما .

الثاني: أن يقع للمجتهد حادثة تقتضي الفورية ولا يتمكن من النظر فيها فيجوز له التقليد حينئذ، واشترط بعضهم لجواز التقليد ألا تكون المسألة من أصول الدين التي يجب اعتقادها لأن العقائد يجب الجزم فيها والتقليد إنما يفيد الظن فقط.

والراجح أن ذلك ليس بشرط لعموم قوله تعالى: ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [النحل: ٤٣]. والآية في سياق إثبات الرسالة وهو من أصول الدين ولأن العامي لا يتمكن من معرفة الحق بأدلته فإذا تعذر عليه معرفة الحق بنفسه لم يبق إلا التقليد لقوله تعالى: ﴿ **فاتقوا الله ما استطعتم** ﴾ [التغابن: ١٦].

أنواع التقليد:

التقليد نوعان عام، وخاص:

١- **فالعام**: أن يلتزم مذهبًا معينًا يأخذ برخصه وعزائمه في جميع أمور دينه.

وقد اختلف العلماء فيه: فمنهم من حكى وجوبه لتعذر الاجتهاد في المتأخرين، ومنهم من حكى تحريمه لما فيه من الالتزام المطلق لاتباع غير النبي ﷺ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنّ في القول بالوجوب طاعة غير النبي ﷺ في كل أمره ونهيه وهو خلاف الإجماع وجوازه فيه ما فيه.

وقال: من التزم مذهبًا معينًا ثم فعل خلافه من غير تقليدٍ لعالم آخر أفتاه ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك ولا عذر شرعي يقتضي حِلّ ما فعله فهو متبع لهواه، فاعل للمحرّم بغير عذر شرعي، وهذا منكر، وأما إذا تبين له ما يوجب رجحان قول على قول إما بالأدلة المفصلة إن كان يعرفها ويفهمها، وإما بأن يرى أحد الرجلين أعلم بتلك

المسألة من الآخر وهو أتقى لله فيما يقوله فيرجع عن قول إلى قول لمثل هذا فهذا يجوز بل يجب، وقد نص الإمام أحمد على ذلك.

٢- **والخاص**: أن يأخذ بقول معين في قضية معينة، فهذا جائز إذا عجز عن معرفة الحق بالاجتهاد سواء عجز عجزًا حقيقيًا أو استطاع ذلك مع المشقة العظيمة.

فتوى المقلِّد:

قال الله تعالى: ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [النحل: ٤٣]. وأهل الذكر هم أهل العلم، والمقلد ليس من أهل العلم المتبوعين وإنما هو تابع لغيره.

قال أبو عمر بن عبد البر وغيره: « أجمع الناس على أن المقلد ليس معدودًا من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله ». قال ابن القيم : وهذا كما قال أبو عمر فإن الناس لا يختلفون في أن العلم هو المعرفة الحاصل عن

دليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد. ثم حكى ابن القيم بعد ذلك في جواز الفتوى بالتقليد ثلاثة أقوال:

أحدها: لا تجوز الفتوى بالتقليد، لأنه ليس بعلم، والفتوى بغير علم حرام، وهذا قول أكثر الأصحاب وجمهور الشافعية.

الثاني: أن ذلك جائز فيما يتعلق بنفسه، ولا يجوز أن يقلِّد فيما يفتي به غيره.

الثالث: أن ذلك جائز عند الحاجة وعدم العالم المجتهد، وهو أصح الأقوال وعليه العمل. انتهى كلامه.

وبه يتم ما أردنا كتابته في هذه المذكرة الوجيزة. نسأل الله أن يلهمنا الرشد في القول والعمل، وأن يكلّل أعمالنا بالنجاح إنه جَواد كريم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وآله.

المحتوىٰ

رقم الايداع : ١٠٥٠٧ / ١٩٩٣
طبع بدار **نوبار** للطباعة